# فلسفة سياسية وتقييم أيديولوجيا الديمقراطية

**أ. د. أحمد سليمان أبو زيد**
أستاذ علم الاجتماع السياسي
بقسم الاجتماع – كلية الآداب
جامعة الإسكندرية

## الفارق بين الجدل والفلسفة :

هناك فارق بين الجدل السياسي والفلسفة السياسية. فالجدل السياسي يتطلب تحديد مجموعة من الحقائق والقضايا ومقارنتها سواءً كانت خلقية أو سيكولوجية وحتى اقتصادية أحياناً. أما الفلسفة فلا تفيد كثيراً في مشكلة كهذه إلا بقدر ما قد توضح الأفكار الخلقية ذات الصلة. فلنفترض أن معارضاً للسياسة الرسمية اعتقد أن المعارضة لا تكفي بل ينبغي أن يسعي لإبطال هذه السياسة وإلغاء القانون السائد، وإن كان عليه أن يطيع هذا القانون الخاطئ في نظره، قبل إتمام إلغائه. هنا تأتي الفلسفة السياسية بما يسمى "الالتزام السياسي" الذي يجب أتباعه سواء من خلال نظرية "العقد الاجتماعي" أو حتى نظرية "الإرادة العامة"، مثلاً. ورغم ذلك فهناك انتقادات كثيرة يمكن توجيهها إلى هاتين النظريتين اللتين تبرران ضرورة خضوع المعارض للقانون السائد حتى وإن عارضه أو حاول إلغاءه، حتى وإن مالتا لضرورة الحاجة إلى نظام اجتماعي مستقر وإلى تحقيق الصالح العام.

وربما يكون الدمج بين نظرية تحقيق العدالة وتحقيق المنفعة أفضل رد على التساؤل عما يدفع الناس، أو حتى الشخص المعارض على وجه التحديد، إلى طاعة القانون.[١]

## الفارق بين النظرية السياسية والفلسفة السياسية :-

وإلى جانب ما سبق، هناك فارق بين النظرية السياسية والفلسفة السياسية، ومن ثم بين الأعمال النظرية لعلماء السياسة وتلك الخاصة بالفلاسفة السياسيين. وهناك فارق أيضاً بين النظرية السوسيولوجية التي يهتم بها علماء الاجتماع وبين الفلسفة الاجتماعية. والمعني العام لـ "الاجتماعي" يتضمن دراسة السياسة، أما الخاص أو الأضيق وهو الاجتماع أو السوسيولوجي فيقتصر على مجالات النشاط الاجتماعي التي لا تشكل موضوع دراسة علوم مثل علم السياسة أو علم الاقتصاد. وضمن هذه يوجد فئة الدراسات السوسيولوجية للأسرة أو الدين كتنظيمات أو نظم اجتماعية، أو نظم التعليم.

وتعني النظرية الاجتماعية والسياسية عند علماء العلمين نظرية بالمعني الدقيق للكلمة. فهدفها التفسير، لأن القيم لا تهتم فحسب بالوقائع الضرورية بل بمحاولة تفسيرها كأمثلة على القوانين التفسيرية العامة التي تمثل الجانب النظري من العلم. ولم يكن علم الاجتماع أو العلم السياسي ناجحين في تقديم تلك القوانين التفسيرية وإن قدما فروضاً طريفة كبديل لها يمكن اختبارها كما يحدث في العلوم الطبيعية.

وقد اتخذت الأعمال الحديثة في هذا الشأن شكل "نماذج محكمة تدور حول السلوك الجمعي، مثلما فعل ماركس في نظرية تغير المجتمع من شكل إلى آخر نتيجة للصراع الطبقي. وتختلف الفلسفة الاجتماعية والسياسية عن الشكل العلمي من النظرية في أنها "معيارية لا وضعية". وهي فرع من الفلسفة، وهي أيضاً تطبيق للفكر الفلسفي على أفكار تتصل بالمجتمع والدولة.[٢]

## الفارق بين التفسير العلمي والتقييم الفلسفي :-

الهدف الرئيس للفلسفة التقليدية هو تقديم أساس لقبول العقائد أو رفضها، وهي عقائد كان مسلماً بها دون أي أساس من التبرير. ولكن التبرير لا يعني تبريراً إيجابياً فحسب أو محافظاً يدافع عن أفكار قديمة في مواجهة أفكار جديدة، تهدد النظام القائم. فهناك فلسفة الشك أيضاً.

وحينما يقبل العالم أن شيئاً ما صادق أو كاذب، و يجمع الشواهد والحجج المنطقية الدالة على الصدق أو الكذب، فإنه يقدم شواهد عقلية في هذا الشأن، وخاصة أن فرضه يكون فرضاً سببياً يهدف إلى التفسير السببي. وهذا ما لا يفعله الفيلسوف. فالفيلسوف يبحث عن الأسس الرشيدة أو العقلية التي تدعم أو ترفض أي اعتقاد، لا الاعتقادات المتصلة بالأسباب فحسب.

ولا يهتم الفلاسفة بأي، وكل اعتقاد، في أي أو كل وقت. فمشكلات الفلسفة المتصلة بنوع معين من المعتقدات تنشأ من الظروف التاريخية. فالبحث عن أساس عقلاني ينشأ عندما يحدث شئ يثير الشك حول صدق معتقد تم التسليم به قبل ذلك، وخاصة عند ظهور معتقد جديد متنافر مع المعتقد القديم.

وحينما يحدث ذلك تلعب فلسفة المعرفة دورها بالكشف الواضح عن المفهومات الأساسية للمعتقدين القديم والجديد لتحديد موضع التنافر أو عدم التكافؤ بينهما.[٣]

## فلسفة الواقع:

في فلسفة الواقع (الخلقية والاجتماعية والسياسية) يحدث الاهتمام ليس بالمعتقدات المتصلة بما هو "حقيقي"، بل بالمعتقدات والمبادئ المتصلة بما هو حق أو خير للإنسان والمجتمع. وهنا يتم الشك في المبادئ التقليدية للصواب والخطأ والخير والشر في مواجهة المعرفة الجديدة، مثل معرفة أن لمختلف المجتمعات قواعد مختلفة، أو المعرفة العلمية الجديدة المتصلة بأسباب أنواع معينة من السلوك ونتائجها.

ويواجه الفيلسوف مشكلة مؤداها: ضرورة أن تكون هناك مراجعة لأفكارنا المألوفة عموماً، وبخاصة من حيث نظرنا إليها، وإلى السلوك المرتبط بها باعتباره سلوكاً خلقياً أو غير خلقي. وهو، كما في حالة فلسفة المعرفة، يحاول كشف المفهومات الرئيسة لما هو قديم وما هو جديد لتحديد المواضع الدقيقة لعدم الاتساق بينها وحل التناقضات تلك، إما برفض المعتقدات القديمة، أو باقتراح إطار تصوري يتضمن كل البيانات الخاصة بما هو قديم وما هو جديد، ولكن مع تعديل واحدة من مجموعة الأفكار المتصارعة أو كليهما.

ورغم أن الفلاسفة يستطيعون التأكد من الاتساق الداخلي لمجموعتين من الأفكار أو المعتقدات أو كلٍ على حدة، واللتين تكونان غير متسقتين معاً، فإنه يصعب تحديد المجموعة التي يتم قبولها وتلك المرفوضة. وفي حالة المعتقدات المتصلة بأشياء واقعية نحتاج إلى معرفة أي البدائل المتسقة داخلياً يكون صادقاً، أي يكون متفقاً مع الحقائق الواقعية في عالمنا. لكن الفلاسفة ليسوا مؤهلين لاختبار الحقائق الواقعية التي تتصل بفكرة ما مجردة ومتسقة داخلياً من وجهة نظر الفلسفة، ويتركون الحكم على صدق معتقد ما أو زيفه للعلماء. فالبحث المنظم عن الحقائق هو مهمة العلم. وهنا فليس هناك بديل يحل محل اتساق المعتقد مع الوقائع الفعلية. فالأمر في الفلسفة لا يتصل بصدق أو زيف، بل بما هو صواب أو خطأ، خير أو شر. فالقيم ليست حقائق بالمعني العادي للكلمة. ولو أنه من المعقول معاملتها كحقائق، فلا يوجد إجراء معترف به لتحديد أيه طائفة من مجموعات القيم المتصارعة تكون واقعية أو موضوعية.(٤)

## الفلسفة : توضيح المفهومات العامة :-

إن تقييم المعتقدات في الفلسفة يحتاج إلى معرفة المقصود بها ومضمونها. وبهذا فجانب كبير من الفلسفة يهتم بمعني الأفكار والمفهومات العامة. ولتوضيح المفهومات العامة، تسعي الفلسفة إلى ثلاثة أغراض مترابطة : التحليل والتركيب والتطوير أو التحسين. ويعني الأول تحديد عناصر المفهوم، أما الثاني فيعني العلاقة المنطقية التي يكون مفهوم ما بها محتوياً على مفهوم آخر متصل به أو يكون هو ذاته ضمن ذلك المفهوم. أما التحسين فيقصد به الميل إلى تعريف أو استخدام يساعد على جعل المفهوم واضحاً أو متماسكاً.

## الفلسفة والإيديولوجيا :-

هناك من يرى أن الفلسفة وفلسفة المعرفة ونظريات التفسير العلمي توصف بأنها أنساق معيارية. ولا واحدة منها أقل أو أكثر معيارية من الأخرى، لأنها تحاول جميعاً أن تجري عملية التقييم العقلاني لقبول اعتقاد ما أو رفضه دون أن نغفل أن الفرعين الأولين من

الفلسفة يلجآن إلى الحجج المنطقية، بينما تلجأ نظريات العلم الطبيعي والاجتماعي إلى الشواهد التي تفند الفرض العلمي أو تؤيده. ويتم التقييم النقدي في فلسفة المعرفة بفعل الشئ نفسه ولكن من خلال الجدل المنطقي، لا تقديم الشواهد الواقعية، وذلك من أجل قبول فرض ما أو رفضه. أما في فلسفة الواقع أو الممارسة philosophy of practice، فإن نتيجة التقييم النقدي لا تهدف إلى إيجاد مبرر عقلاني بقبول الفرض باعتباره مقبولاً أو مرفوضاً، بل إلى البحث عن مبرر عقلاني بقبول الفرض باعتباره يستحق أن نلتزم به في أفعالنا أو ألا نلتزم (أي كونه صواباً أو خطأ بالترتيب).[٥]

## الفلسفة السياسية ونقد المفهوم : -

### أولاً: نقد مفهوم الحرية :-

هناك من يرى أن التحرر والحرية Freedom و Liberty مترادفين نتيجة لتعريف كل منهما بالآخر في بعض القواميس. كما أن في الإنجليزية اختيارا بين أي منهما لا يوجد في اللغات الأوروبية، لأن الإنجليزية خليط من لغات أخرى. وفي السياق السياسي تشير liberty إلى عدم وجود القيد، أما freedom فتعني فرصة الانخراط في نشاط ما مثل المشاركة السياسية.

كما أن المفهومين السابقين لهما طابع سياسي بالضرورة عند التطبيق على الكائنات الإنسانية دون الحيوان. ولكن الناس في مختلف المواقف والأنساق السياسية يرون أن نشاطهم سياسي يعزز التحرر أو الحرية liberty or freedom حينما نعرف أيهما بدقة.

والتحرر liberty قضية هامة للبشر، لأنهم كائنات تختار وتصنع القرارات حول ما يريدون عمله. ويتمثل القيد على الحرية في أنهم كائنات اجتماعية تخضع لكل أنواع الضغوط الاجتماعية.[٦]

### المعني السلبي للحرية :-

رأي هوبز أن الحرية هي قدرة الإنسان من خلال قوته وذكائه على فعل ما يريد ولا يعوقه شئ عن ذلك. وهذا ما قبله كثير من علماء النظرية السياسية والساسة بقبولهم للافتراضات الليبرالية ذات الطابع الفردي حول الحياة السياسية، وخاصة فلاسفة نفعيون مثل جيرمي بتنام وجون ستيورات ميل. وقد اقترح ميل سمات تحدد القيود الملائمة على عمل الدولة، ورأي أن المواطن حر طالما أنه غير مقيد بالقوانين والقواعد. ورغم ذلك لم يكن هو وأمثاله فوضويين. فقد جعلوا الحرية أعلى قيمة سياسية، لكنهم رأوا ضرورة فرض القيود على حرية الفرد للحفاظ على قيم أخرى مثل الأمن، بشرط أن تتواءم القيود مع المبادئ الليبرالية.

ولكن بنتام لم يفعل ذلك حيث إن قبول قانون أو قاعدة للسلوك تتوقف على حساب المنفعة أو زيادة أو نقص إجمالي السعادة الإنسانية.

أما ميل فلقد ميز في مذهب المنفعة بين الملذات السامية أو العليا، والملذات الأكثر دنيوية. كما بدأ في القلق من طغيان الأغلبية في الدولة الديمقراطية. فبينما أن كل المواطنين متساوون بمعني ما، فلم يكونوا كذلك في قدرتهم على الإحساس والثقافة والحكمة. كما أن التنظيمات الديمقراطية في محاولتها لزيادة رفاهة الغالبية وسعادتها قد تضر الأقلية بتقييد حريتها الشخصية.

وكان ميل يرى أنه حينما يؤثر فعل ما بشكل متحيز في مصالح الآخرين، فسوف يضع المجتمع تشريعاً له. ولكن ميل يميز بين فعل "يتجه نحو الذات"، وآخر "يتجه نحو الآخر" تعرض للنقد، لأنهما يرتبطان معاً في الواقع دون فصل حقيقي.

كما تعرض ميل للنقد حينما أشار في مثال ساقه إلى أن منع شخص من الإضرار بنفسه دون قصد ليس خرقاً فعلياً لحريته، لأن ذلك متناقض مع اعتقاده بأن الأفعال "الموجهة نحو الذات" يجب أن تكون محصنة. (٧)

**اعتراضات على المفهوم السلبي :**

هناك اعتراضات عملية على المفهوم السلبي للحرية: أولها إن الحرية المجردة في عمل شئ ما لا معني لها حينما لا يمتلك الشخص القدرة على ذلك. كما أن المعني السلبي للحرية يحقق ما يعتبره كثيرون أهم حرية سياسية، وهي حرية اختيار الحكومة. أما الاعتراض اللاهوتي على ذلك المعني فيرى أن التعريف الصحيح لحرية الفرد ليس هو أن يفعل ما يختار، بل أن يفعل ما هو صواب من الناحية الخلقية.

والنوع الثالث من الاعتراضات على المفهوم السلبي فهو اعتراض فلسفي. ويري أصحابه أن النفعيين والليبراليين الكلاسيكيين أخطأوا بشأن طبيعة الإنسان والتاريخ. فالإنسان حيوان اجتماعي، وتاريخه ليس هو ما صوره هوبز في فكرة المجتمع المدني الذي يتأسس بالعقد الاجتماعي. فدائماً ما عاش الإنسان في مجتمعات تحمل المعايير الاجتماعية. والإنسان ليس كائناً مستقلاً مختاراً يجب إخضاعه للقيود الخارجية ليؤسس قيمه ومساره، بل إن أهم قيمه تتحدد اجتماعياً ولا تعتبر القوانين الاجتماعية قيداً على حرية موجودة قبلاً بل جزءاً من ظروف الحياة الملائمة. (٨)

**الحرية والسلطة :-**

تعني الحرية لدى بعض الفلاسفة عدم وجود القيود. والاختيار هو انتقاء بديل من بدائل عديدة. وهم يقصدون الاهتمام، لا بحرية الإرادة أو الاختيار، بل بحرية فعل ما يريد المرء فعله.

وينبغي أن يكون القيد ناتجاً عن الفعل العمدى لشخص آخر، أو يمكن إزالته بوساطة الفعل العمدى لأشخاص آخرين، وألا يكون ناتجاً عن عائق يوجد في الطبيعة، أو عن عائق جسدي لدى الإنسان.وأثناء الحرب العالمية الثانية أعلن الرئيس روزفلت والسيد تشرشل عن الحريات الأربع، وهي حرية الكلام، وحرية العبادة، والحرية من الخوف، والحرية من الحاجة. ونلاحظ أن هناك حريتين لشيئين أو فعلين وحريتين "من" شيئين أو فعلين. كما نلاحظ أن لتعريف الحرية جانباً سلبياً وهو "عدم وجود" القيد على فعل المرء لما يريده. كما نلاحظ أن كلمة "يختار" قد تشير إلى "ما نريد" فعله وأحياناً لا تكون كذلك. فقد نختار فعل شئ عكس ما نريد فعله، لأن الأول صواب ويقبله الضمير. وهنا نترك ميلنا أو نازعنا من أجل ضميرنا.[٩]

**اعتراض على المفهوم العام للحرية :**

هناك اعتراضان على المفهوم العام أو الشائع Common-sense للحرية : (١) الأول هو الطابع السلبي للمفهوم، (٢) والثاني إنه يجعلها وسيلة لفعل ما نريده أي لخدمة "مجرد الرغبة"، ولكن لا شئ له قيمة في مجرد الرغبة. بل تبدو القيمة في الفعل الخلقي وأداء ما هو "خير" أو "صواب" "حق". ورغم تعريف الحرية في ضوء الاختيار، لا مجرد ما يريد المرء أو يرغب في فعله، ولكن الأمر في العادة يكون هو الرغبة، سيئة كانت أو جيدة. وما يجعلها سيئة هو تعارضها مع الرغبات الأخرى للشخص أو للأشخاص الآخرين. فإرضاء أيه رغبة، أي إشباع اللذة يكون جيداً ويكون الفعل خيراً إن لم يقصد بهما قضاء مصلحة شخص ما أي إشباع رغبته، إلى جانب أشياء أخرى، على المدى القصير أو الطويل.[١٠]

**نقد المثاليين للمفهوم الشائع للحرية :-**

يري المثاليون أن "الحرية الحقيقية" هي أداء الشخص لواجبه. فحرية أدائنا لما نريد يمكن أن تكون مقيدة بمقتضيات الواجب. فمن يرى الواجب قيداً، يكون مرتبطاً برغباته وبذاته السفلي لا بذاته العليا. وهذا القول يخلط بين "حرية الاختيار" و"حرية تنفيذ" المرء لاختياراته وبين حرية الاختيار وحرية الانسجام الداخلي. فمن لا يجد تناقضاً بين إتباع الواجب وبين رغباته، فقد وصل إلى الانسجام بين ضميره ورغباته. ويصل الفيلسوف المثالي إلى مفهوم الحرية "الحقيقي" بالمزج بين أشياء ثلاثة، وهي حرية الانسجام الداخلي، وحرية

الاختيار، وحرية تنفيذ المرء لاختياراته. وهناك ميزة في هذا، وهي أنه يوجهنا إلى قدرات الطبيعة الإنسانية لا إلى الرغبات الفعلية الحاضرة. فهناك حالات لا تشكل رغبات المرء الحالية عاملاً محدداً لحريته أو عدمها.

ويعتقد د. رفائيل أنه عرف الحرية بشكل يسمح بتصوير معيار طبيعة الإنسان الذي هو ليس مثالاً خيالياً نبلغه حينما نكون أشخاصاً استثنائيين غير عاديين، بل حينما نتمتع بطبيعة بشرية عادية. وتشتق قيمة الحرية من القيمة التي نضفيها على الاختيار. وليس حقيقياً أن الحرية تتمثل في القدرة على القيام بالاختيارات. ففي هذا خلط بين القدرة على القيام بالاختيار وحرية تنفيذ أو تحقيق المرء لاختياراته. ويري البعض أن درجة الحرية تختلف باختلاف نطاق الاختيار، ومَنْ يرى أن هذا يرتبط بوجود أو انعدام القيود لا بالقدرة على القيام بالاختيار فحسب. (١١)

**الحرية والقانون :-**

إن العمل المباشر للدولة، وهو استخدام القانون وجزاءاته، يحدث في المجتمع الديمقراطي حينما لا يمكن تحقيق الأهداف المطلوبة من دون ذلك بشكل آمن. ويقيد القانون حريتنا بفرض ما نفعله ومنعنا من فعل ما نريده وغير ذلك. وقد يكون ذلك من أجل الحفاظ على حرية الآخرين، أو حتى حريتنا ذاتها التي قد يعوقها فعل يحظره القانون. وربما تعزز قيود القانون قيماً أخرى خلاف الحرية. ولهذا، قد تكون قيود القانون مرغوبة أو حتى ضرورية رغم أنها مقيدة للحرية. ولهذا فالمجتمع الديمقراطي الذي يسعي لأعلي قدر من الحرية يقيد سلطة الدولة. ولكن هناك اختلافاً حول مجالات القيود بل وحول الفاصل بين مجال القانون وحرية الفرد. (١٢)

**ثانياً : نقد مفهوم الديمقراطية :**

هناك جدل واسع حول المقصود بالديمقراطية وكلمات مثلها تنطبق على الأنساق السياسية، وخاصة عند تناول ما يسمى بـ "الديمقراطية المباشرة" و "الديمقراطية غير المباشرة". كما أن المشكلة تتمثل في أننا نصف نظاماً سياسياً بأنه ديمقراطي حينما نوافق عليه.

وإلي جانب هذا، فإن تطبيق مصطلح الديمقراطية بشكل فضفاض على أنساق سياسية مختلفة دون تمييز يجعل الاختلاف قائماً بشأن تقييم الأشياء التي ينطبق عليها المصطلح أكثر من الاختلاف حول معناه. فيمكن الاتفاق على أن الديمقراطية هي الحكم بوساطة الشعب، ولكن الاختلاف يكون حول إذا ما كان هذا يوجد مثلاً في الاتحاد السوفيتي السابق.

إن هذا يعكس اختلاف الأنساق السياسية بسبب الحقائق السائدة فيها إلى جانب التفسيرات المقدمة عن هذه الحقائق، مثل تلك الحقائق التي تدور حول الظروف اللازمة

ليتحقق الحكم بوساطة الشعب. فالاتفاق على معني الديمقراطية – أي الحكم بوساطة الشعب – هو صياغة لـ "مفهوم"، أما الأحكام المختلفة بشأن ذلك الحكم وكيفية تحقيقه فهي "التصور".(١٣)

**كيفية تفادي مشكلة تعريف الديمقراطية :**

هناك تأكيد رئيس هو أن علامة الديمقراطية هي الوجود الملحوظ لبعض الإجراءات الخاصة بصنع القرار لا وجود مزعوم "لقرار" أو "إرادة" ما لدى الشعب تظهر عند استخدام تلك الإجراءات، وهي شرط ضروري للديمقراطية وليست السمات المحددة لها. وهناك طريقة لتفادى مشكلة التعريف، وهي النظر إلى الديمقراطية باعتبارها وصفاً لنسق مثالي يمكن من خلاله معرفة العلاقة بين هذا المثال والأنساق السياسية الفعلية بشكل محايد أو حتى خلقي، وهو المدى الذي تحقق إليه مثال الديمقراطية، وذلك لتقليل الفجوة بين المثال الديمقراطي وتطبيقه الواقعي. فهناك بعض التصورات فحسب ترى الديمقراطية كمثال فقط.

**الديمقراطية وسيادة الشعب :**

عرف ابراهام لنكولن الديمقراطية بأنها "حكم الشعب بوساطة الشعب من أجل الشعب". فهي صنع القرارات وتنفيذها. وهناك تساؤل عمن يستطيعون أن يندرجوا تحت "الشعب" الذي يصنع القرارات وينفذها، إلى جانب أن النظم الديكتاتورية تصنع القرارات. ولو أن نسقاً يعطي الحاكم فيه الناس صنع القرارات خوفاً من الشغب أو العصيان، فإنه لا يكون ديمقراطياً. فاستحقاق الشعب لـ "صنع القرارات" ناتج من الدستور، أو من نسق مشابه من القوانين نص على حقه في صنع القرارات الرئيسة كشعب. ورغم ذلك فـ "الاستحقاق" وحده لا يكفي. فلكي نصف الديمقراطية يجب أن يتخذ الشعب القرارات بالفعل، وأن يكون مخولاً وقادراً على صنع القرارات السياسية الحاسمة وتلك المتصلة بالسياسة العامة. والقول بأنها قرارات "حاسمة" وصف بديهي فهي تكون متبوعة بقرارات وبأفكار ثانوية تأتي بعدها.

ويلاحظ أن القرارات الحاسمة حول الشئون الهامة للسياسة العامة هي قرارات سياسية أو رئيسة. ومن يتخذ تلك القرارات هي السلطة السياسية العليا، أي الأجهزة ذات السيادة تكون فيها السيادة للشعب أو تتصف بـ "السيادة العامة". (١٤)

**صعوبة في تعريف السيادة :**

هناك صعوبة في تعريف مفهوم "السيادة". من ذلك مسألة التميز والتداخل بين أفكار "القوة العليا" و "السلطة العليا" التي تهتم بالعلاقة بين الصياغة الفعلية للقرارات السياسية الرئيسة، واستحقاق صياغتها من الناحية الصورية. والقول بصياغة الشعب للقرارات السياسية

الحاسمة قول فضفاض له طرفان: ففي أحد طرفي الديمقراطية يتم اتخاذ الشعب للقرارات بشأن أمور قليلة هامة مثل تعيين المحافظين، إلى جانب أهم ملامح السياسات التي ينبغي على هؤلاء اتباعها. وعلي الجانب الآخر هناك تصورات مفادها أن يتخذ الشعب القرارات الأساسية فيما عدا الشئون الشديدة في الروتينية، وذلك باستخدام أدوات مثل الاستفتاءات العامة. وفي أقصي درجات الإيجابية ينبغي أن تنشأ السياسة العامة لدى الشعب وأن يقترح برامجها.

**انعدام سيادة الشعب :**

من الناحية السلبية، يكون الشعب هو من يستجيب للسياسات العامة المقترحة عليه من جانب حكامه. فهو لا يصنع السياسة بل يبدي الموافقة على سياسة صاغها آخرون. وهناك اختلاف حول "الشعب". فأنصار الفردية يرونه مكوناً من أفراد مستقلين، أما التصورات التنظيمية الجمعية فيرى أصحابها أن الشعب هو تنظيمات أو جماعات أو فئات اجتماعية لا أفراد. كما أن هناك اختلافاً حول النسبة الملائمة التي تدخل ضمن معني "الشعب". إن "المجتمع المعني" RELEVANT قد تكون المجتمع الخاضع للدولة ويتحدد بها ويتم تقييم طبيعته الديمقراطية. كما قد يكون الوحدة الإقليمية محل الاهتمام. وهنا ثارت مسألة الحدود الملائمة للدولة الديمقراطية إلى جانب حجم الدولة الديمقراطية. ومن جهة أخرى هناك القضية السائدة Cross-cutting عن "أقسام البشرية" التي ينبغي أن تكون وحدات ذات حكم ذاتي مستقل. وربما يقال هنا إن "الشعب" هو قسم فرعي من الجنس البشري. ولكن بينما أن "الأفراد" و"الإنسانية" ككل كيانات قائمة بشكل طبيعي، فإن الجماعات من الناس ذات الخصائص المشتركة التي ترى نفسها حكومات جمعية ذاتية الحكم – أي تحكم ذاتها، ليست كذلك.

ولقد أصبحت النزعة القومية هامة جداً، وأصبح "الشعب ذا السيادة" يماثل " الأمة" ويقبل علماء السياسة أن العالم ينقسم إلى دول قومية. كما تقبل نظرية الديمقراطية الليبرالية، الدولة القومية كوحدة أساسية للسياسة والحكم.(١٥)

وتظل مشكلة الوحدة الإقليمية الملائمة قضية صعبة وخاصة، وإنْ تجاهلها علماء نظرية الديمقراطية أو سلموا بها. فالنزعة القومية تعطِي إجابات وتطرح مشكلات. كما أن الاتجاه المغاير الناتج عن "عملية العولمة" وما يراه البعض تهديداً للدولة القومية هو أمر يجب الالتفات إليه. وهناك من يرون أنه يمكن أن نضيف إلى تعريف الديمقراطية أن "الشعب" يتحدد بفكرة التطابق بين أفعال الحكومة ورغبات الأشخاص الذين يتأثرون بتلك الأفعال. ويثير ما سبق مشكلة ما كمثال على أن الديمقراطية وممارستها تحتاج إلى "شعب" يمكن تحديده بشكل مستقل نضفي عليه التحديد القانوني الدقيق من خلال التحديد الإقليمي للدولة.

وفيما يتصل بالشعب فإن نسبته تتحدد ب "جميع البالغين". ورغم ذلك فإن الأطفال باعتبارهم يتأثرون بقرارات الدولة ويتضمنهم تعريف الدولة، فإنهم لا يدخلون ضمن "المجتمع المعني" ل "شعب" ما.

**حل لمشكلة تعريف الشعب :**

يري شومبيتر أن أي نسق سياسي، مهما كان، تعتمد فيه سلطة الحكم على الفوز في انتخابات تنافسية يعتبر نسقاً ديمقراطياً، حتى لو أن من يحكم هم الأقلية، مادامت تمثل "الشعب". ومادام الأمر هكذا، فإن "الشعب" في الغالب هو كل الناس البالغين مع مراعاة أن تشارك أكبر نسبة من أعضاء المجتمع في اتخاذ القرارات السياسية الرئيسة. فهناك أفراد غير صالحين لهذا. كما أن تصورات الديمقراطية الليبرالية لـ "لشعب" هي تصورات ذات طابع فردي. فالشعب هو ببساطة مجموع من الأفراد. ولكن هناك "تصورات تنظيمية أو جمعية للشعب". فهو كيان متضامن فهو ليس مجموع الأفراد الآن، بل وفي الماضي والمستقبل، وهو التنظيمات والتيارات والثقافة التي يجد الأفراد أنفسهم فيها. وهذه التصورات شاملة للجميع ولنقل مساوية للمجتمع ككل وممتدة إلى بعد زمني في الماضي والحاضر والمستقبل.[١٦]

ويري أندرو هيوود Andrew Heywood أن الديمقراطية لا تعتبر إيديولوجيا مثل إيديولوجيات أخرى لها أهداف ووسائل للفعل الاجتماعي المنظم، بل هي نسق للحكم ولتوزيع القوة داخله. ويعود التصور الحديث للديمقراطية إلى ظهور "السياسة الشعبية " والثورات السياسية في القرن الثامن عشر. وفي القرن التاسع عشر تحفظ مفكرون مثل جون ماديسون وسيتورات ميل على المصطلح. وفي القرن العشرين، وفي تناقض ملحوظ، اعتبرت الديمقراطية، بصورة شاملة، شيئاً جيداً. ورغم هذا، فلا يقتصر استخدام المصطلح للإشارة إلى نوع ما من الأنساق السياسية، بل يصف أحياناً بشكل فيه خلط، ما يسمى "الديمقراطية الصناعية " أو "الديمقراطية الاجتماعية". وهناك من يرى ضرورة اقتصار المشاركة السياسية على القادرين على إصدار أحكام رشيدة وخلقية. وفي هذا مضمون غير ديمقراطي أو معاد للديمقراطية.[١٧]

**محتوي الديمقراطية (ما هو الشعب) :-**

تتضمن الديمقراطية فكرتين: "الشعب" و "الحكم". وهي تعني الحكم بوساطة الشعب. والتساؤل يكون عن الأسلوب المستخدم لهذا الغرض. ولهذا، فهناك قول بأنها حكم الشعب لا بوساطة الشعب من أجل الشعب : وبهذا فالحكم كله مرتبط بالشعب من خلال سلطة الحكومة التي يتأثر الشعب بقراراتها. "وبوساطة الشعب" تعني مشاركة الشعب في الحكم. كما أن " من أجل الشعب" تعني أن الحكم يتم لصالح الشعب أو منفعته.

إن مصطلح الشعب يعني "كل المواطنين البالغين". وهنا يثار التساؤل عن سن البلوغ المحددة. وفي القرن التاسع عشر تم قبول فكرة أن تكون المشاركة السياسية مقصورة على أقلية صغيرة من البالغين ذوي الممتلكات وذوي التعليم. وكان التبرير وراء هذا هو أن الاهتمام بالسياسة يبدو لدى قليل من الناس، وبخاصة ذوي الممتلكات ودافعي الضرائب. وقد عبر علماء نظرية الصفوة الكلاسيكية مثل باريتو وموسكا عن ذلك حيث رأوا استحالة وجود حكم ديمقراطي لأن القلة الحاكمة من "القادة الطبيعيين " لديها مواهب ومهارات عالية وتسيطر دائماً على الجماهير. فهناك طبقتان من يحكم ومن يُحكمُ. وعلي عكس ما سبق أكد علماء نظرية الديمقراطية على أهمية المشاركة السياسية لكل الأفراد، حيث إن مصلحة فرد واحد لا تعلو على مصلحة الآخر. ولهذا يلزم تقسيم القوة السياسية بين الشعب مثلما ترى الاشتراكية ضرورة تقسيم الثروة.

وفي حالة ديمقراطية التصويت يمكن تحقيق المساواة السياسية بوسائل منها: أن يكون من حق كل المواطنين البالغين خوض الانتخابات بغض النظر عن العرق واللون والجنس والدين، وأن يكون لجميع المواطنين صوت لكل مواطن، أي أن يكون هناك اقتراع شامل للبالغين، وألا يملك شخص واحد أكثر من صوت وأن يكون له حق التصويت وحق الانتخاب وأن تتساوى قيمة الأصوات : فصوت لكل مواطن ولكل صوت قيمة. (١٨)

ويري علماء نظرية الديمقراطية أن الشعب غالباً يشير إلى كيان واحد متجانس، يعمل بشكل جماعي، ويرتبط بمصلحة عامة مشتركة. وفي الواقع ينقسم الشعب في كل المجتمعات وتكون لديه آراء ومصالح متنوعة. فمن النادر وجود اتفاق شامل أو من المستحيل إلا في حالة الابتزاز أو الخوف. ويتم حل المشكلة – أي مشكلة الإجماع – من خلال الإشارة إلى عدد الناخبين ومبدأ حكم الأغلبية. وفي هذا يكمن خطر نزعة حكم الأغلبية مع التضحية بمصالح الأفراد والأقليات. وقد يكون المجتمع مكوناً من أقليات متنافسة لكل منها مصلحة يجب احترامها. فحكم الغالبية غير المقيد يضع الحكم في أيدي الجماهير المحرومة ويهدد حقوق الملكية. وهنا يجب تبني نسق سياسي، على حد ما يرى "جيمس ماديسون"، تنقسم فيه سلطة الحكم بين عدد من التنظيمات، وإعطاء كل جماعة أقلية أو جماعة مصلحة الفرصة لممارسة أسلوب ما من أساليب النفوذ السياسي.

وتتضمن الديمقراطية الحكم الذاتي أي "الحكم بوساطة الشعب". والحكم هنا لا يشير إلى أسلوب المشاركة ولا مدى تطبيقها. فالديمقراطية عند "روسو" هي "السيادة العامة " حيث توجد السلطة السياسية المطلقة لدى المواطنين أنفسهم. وتعني الحرية الاستقلال أو الحكم الذاتي منتقد أو نقد ديمقراطية الانتخابات، حيث تكون الحرية موجودة، كما كان الحال في بريطانيا، أثناء اختيار نواب البرلمان فحسب. (١٩)

**ثالثاً : نقد الحكم الديمقراطي النيابي :**

إن النظريات الكلاسيكية للديمقراطية لا تتصل كثيراً بالأشكال الجديدة من الحكم الديمقراطي. فهو الآن حكم نيابي لا يقوم به كل المواطنين، بل جماعة من صفوة الساسة المحترفين، حيث تكون المشاركة السياسية غير مباشرة في أحسن الأحوال. ولهذا يتم التركيز على قواعد عملية الانتخاب، لا الأفكار الأساسية للديمقراطية الكلاسيكية لضمان أن يتيح الاقتراع لكل المواطنين التصويت. وهو استفتاء سري لضمان حرية التصويت والمنافسة الحزبية ولضمان حرية الانتخاب.

ويشير مؤيدو الديمقراطية النيابية إلى أن المشاركة الشعبية المباشرة في الحكم تكون ممكنة فحسب في المجتمعات الصغيرة نسبياً، وإلى أنها في الغالب غير مرغوبة وخاصة في حالة انتشار الجهل واللامبالاة. فالتمثيل حل لهذه المشاكل، كما أن الانتخاب يسمح للجمهور بعرض وجهات النظر والآراء مثلما تترك عملية اتخاذ القرار للخبراء والناس المحترفين. فالديمقراطية النيابية تطبق فحسب للحاجة إلى التخصص وتقسيم العمل في تنظيم الحياة السياسية. ولقد ازداد مؤخراً القلق حول نقص المشاركة السياسية في الحكم الحديث وإحياء الاهتمام بالنظريات الكلاسيكية للديمقراطية، حيث ساد الاعتقاد بأن حق تقرير المصير أو الاستقلال أمر مرغوب فيه. وهذا هو التصور الإيجابي للحرية عند "روسو" "وجون ستيورات ميل" الذي يعني تولي المرء لحياته والسيطرة عليها. ولا تعكس اللامبالاة المنتشرة تجاه السياسة حالة من الرضا أو القبول العام لدى الناس بل تعكس الركود والقصور السياسي.

**عيوب الديمقراطية :**

يتمثل الخطر في الديمقراطية النيابية في أن الحكومة تنفصل بصورة متزايدة عن الشعب، حيث يتصرف السياسيون المحترفون حسب ما يرونه، أو أنه لصالحهم أكثر من كونه لصالح الشعب. ويمكن أن يحتفظ الناخبون بالقدرة على التصويت ضد بقاء الحكومة ولكن هذه القدرة تكون مقيدة بشدة بالجهل واللامبالاة. ويمكن أن يتم تغيير الحكومة بنقل الحق في الحكم إلى جماعة أخرى منتقاة ذاتياً من الساسة المحترفين. (٢٠)

وهناك البعض ممن يرون أنه يمكن أن تحل كلمة مجتمع "جمهوري" محل كلمة مجتمع "ديمقراطي"، لأن الأولي تشير إلى نسق من الحكم بوساطة نواب الشعب أكثر مما تفعل الكلمة الثانية. وتمثل العناصر التالية تلك المكونات التي تعتبر في العادة أسساً جوهرية بالنسبة للديمقراطية :

مشاركة المواطن: وهنا تكون المشاركة إما مباشرة أي بصورة شخصية، كما في المداولات أو التصويت حيث يتنافس المواطنون ويدافعون عن القانون. كما قد تكون غير مباشرة كما في الديمقراطية النيابية حيث يختار (ينتخب) المواطنون ممثليهم من المواطنين الذين يتنافسون ويوافقون على القانون.

والحالة الأولي تمثل المستوي الأول من الديمقراطية أما الثانية ففيها يتم اختيار ممثلين للشعب أو مسئول عام. فالتصويت على القضايا بصورة شخصية هو نشاط المواطن في الديمقراطية المباشرة. وهناك أنشطة أخرى كالمشاركة في حزب سياسي أو جماعة مصلحة. والاعتراض القائم حول مشاركة المواطن هو القول بجدوى أن يكون له رأي في السياسة العامة، والحجة الإيجابية ترى أن هذا في صالح مَنْ في الحكم، وفي صالح المواطن. ففي هذا ضمان لأن يكون مسئولو الحكومة مهتمين بالشعب، وحاجاته ومطالبه المتغيرة، ولكن هذا شئ لا يضمنه أي نسق. وهذا ما تعين عليه عملية إعادة الانتخاب. كما أن المشاركة جيدة للمواطن لكي يشعر بالمسئولية والانتماء لمجتمع ويحصل على المعرفة، وخاصةً أن يتخطي مجرد التصويت إلى المشاركة الحزبية عموماً على المستوي المحلي. أما الرأي السلبي تجاه المشاركة فيرى أن قليلاً من الناس فقط يهتمون بالتصويت. وقد أدت التساؤلات المحيرة حول المشاركة إلى ظهور أربعة مداخل تجاهها وهي كالتالي:

النزعة الصفوية: ترى أن الديمقراطية أسلوب لاتخاذ القرارات يضمن الكفاءة في الإدارة وصنع السياسة، ويحتاج مع ذلك إلى استجابة الصفوة للرأي الشعبي. فمشاركة المواطن هي قيد على عمل القادة السياسيين. وتؤكد الصفوية على كفاءة الصفوة، وعدم قدرة الناخب على صنع قرارات غير رسمية، لكنه يختار بين صفوات متنافسة. وهذا أمر لازم بسبب تعقد العالم المعاصر، مما يجعل من المستحيل مشاركة المواطن بشكل مستمر في صنع القرارات. لكن السر الكلاسيكي تجاه النزعة الصفوية القول بأن "الكفاءة" ليست لها أهمية التأثير الإيجابي لمشاركة المواطن الذي يفهم كمواطن عادي معظم القضايا. وحين ازدهرت النظرية الديمقراطية، تم الاعتراف بمشكلة المواطن المستنير informed. وهنا يظهر دور التعليم. ويرد خصوم علماء نظرية الصفوة بقول مؤداه: إن الديمقراطية النيابية الكلاسيكية تنطبق برغم وجود مشاكل تجعل وجود المواطن المستنير أكثر أهمية وإن صعب تحقيقه.(٢١)

التعددية: ترى التعددية أن النسق السياسي يكون من جماعات مصلحة متنافسة على القوة لا يستطيع أي منها أن يسيطر. ومادامت المنافسة موجودة وعادلة، فلا سيطرة طاغيه لأيه مصلحة بالذات، حيث ستكبحها مصالح أخرى. ومعظم المجتمعات الديمقراطية تعددية

حيث تتكون من جماعات متنوعة اقتصادية وعرقية وجنسية وسلالية ومهنية ودينية. فيجب الاعتراف بذلك والحفاظ عليه، ويكون ذلك بالوعي الإيجابي بأصل هذه الجماعات في المجتمع المعاصر، والاتجاه نحو الديمقراطية. وهناك نقدان رئيسان للتعددية" أولهما إنها إغفال ساخر من كل القيم فيما عدا استخدام القوة الذي تنشغل به الصفوات المتنافسة. فهي لا تحمي الديمقراطية، ولا تحمي الحرية أو أية قيمة مادامت في الصالح السياسي للجماعات المتنافسة. كما الجماعات المفترض أنها متنافسة تتعاون معاً للحفاظ على النسق القائم ومواقع قوتها فيه، فهي عائق أمام التغير.

نزعة الاتحاد التنظيمي corporatism: يؤكد أنصار نزعة تضامن التنظيمات النقابية أن جماعات المصلحة تتنافس وتتعاون معاً، وتشترك في القوة مع التنظيمات البيروقراطية للحكومة. فهي لا تتشاور مع الأجندة، بل تنخرط في صنع السياسة وتنفيذها، فهناك مساومة على السياسة بين هيئات الدولة وتنظيمات المصالح الناشئة عن تقسيم العمل في المجتمع، حيث يتم تنفيذ اتفاقات السياسة العامة من خلال تضامن تنظيمات المصلحة ورغبتها وقدرتها على ضمان خضوع أعضائها. وكان النقد الموجه لنزعة تضامن التنظيمات هو اعتبار أنها ببساطة تبرير لحصول الجماعات غير المنتخبة على مزيد من القوة.

نظريات المشاركة: يرى أنصار نظرية المشاركة أن الصفوية والتعددية والتضامنية تغفل بشكل يدعو للسخرية أهم مبادئ الديمقراطية. ويتم إصلاح هذا بنقل القوة من المسئولين المنتخبين إلى المواطنين. أي بالتحول من الديمقراطية النيابية إلى الديمقراطية المباشرة. فلن يكون الناس أحراراً سياسياً أو متساوين بحق إن لم يصبحوا مواطنين نشطين ومندمجين لجعل النسق يعمل، بالتحول من ديمقراطية المشاركة إلى الديمقراطية المباشرة.(٢٢)

نسق التمثيل: يؤكد الأنصار الداعون لمزيد من المشاركة وجود نسق نيابي أو تمثيلي، بأن يكون هناك فرد يمثل منطقة أو عدداً من الناس، كأن يفوض الناس له مسئولية التعامل مع بعض الأمور. ولكلمة "ينوب" معان كثيرة، فالقول بأن الشئ ينوب عن آخر عندما يكون نسخة مضاهية للأصل أو "يرمز" إلى شئ آخر، أو أن يقوم المحامي مقام موكله. ويرى أدسوند بيرك Edmund Burke أن النائب قد يكون مجرد شخص انتخبه الناس. ونادراً ما يكون المسئول المنتخب ملائماً تماماً. أما معظم النواب – في رأي بيرك – فهم عملاء أو نواب لدائرتهم في بعض الأوقات أو في بعض القضايا. وقد يكون النائب عوناً لناخبيه بمعاونة الأفراد والجماعات لدى الأجهزة الحكومية البيروقراطية. كما قد يهتم بقضايا لا تهم أنصاره بصورة مباشرة.

وقد اعتبر جان جاك روسو أن ممثلي الشعب ليسوا، ولا يستطيعون، أن يكونوا ممثلين له. فهم مجرد عملاء ولا يتخذون قرارات رسمية. وقد نص مدخل روسو تفضيلاً لدى حركة ديمقراطية المشاركة..، حيث طالب أنصاره بتفتيت الوحدات السياسية إلى أخرى أصغر لتكون أكثر اتصالاً بمشكلات الناس وأكثر استجابة لها. ويشارك النواب المنتخبون في النظام الديمقراطي في وضع القوانين ويلتزمون بها ما دامت لم تتغير.

نسق الانتخاب: يهدف النسق النيابي في الديمقراطية إلى إتاحة وسيلة يملكها المواطنون بغرض السيطرة على صنع القرارات السياسية وإن لم يصنعوها بأنفسهم. كما أن بوسعهم أن يبقوا على نائبهم أو يزيحوه من منصبه من خلال الانتخابات الدورية. وتبدأ عملية الانتخاب باختيار المرشحين بوسائل تختلف من دولة إلى أخرى، بل وداخل الدولة ذاتها. وأحياناً يكون النسق يختار سيطرة الأحزاب السياسية تماماً. وفي بلدان أخرى، وبرغم أهمية الحزب السياسي تجري الانتخابات لتقليل عدد المرشحين. وهنا يستطيع المواطنون التأثير في القائمة النهائية للمرشحين من خلال التصويت. ويكون قرار التصويت لمرشح معين معتمداً على المعلومات المتاحة للمواطنين الذين يريدون التصويت بذكاء، رغم أن كثيراً من الناخبين يعطي صوته لمرشح ما وفقاً للانتماء الحزبي فحسب، لأنهم لا يعتمدون على معلومات الحملة الانتخابية أو حملات الإعلام. ولا ننسى أن المعلومات الموثوقة ليست بسهلة دائماً. ولذا يضطر الناخبون إلى التصويت بدونها.(٢٣)

وليست الترتيبات التنظيمية المحددة للانتخابات هامة كثيراً مع وجود استثناءات ينبغي ذكرها في المكان الملائم. والقاعدة هي فوز الحاصل على معظم الأصوات ويعتمد حكم الأغلبية على افتراض أن لكل قضية جانبين : الغالبية والأقلية. هو افتراض يواجه تحفظات كثيرة. فرغم ذلك، وفي انتخابات عديدة، يكون هناك ناخبون محتملون قليلون يدلون بأصواتهم، مما يعني أن الأغلبية لا يتم تمثيلها في نتيجة التصويت. ومن صور نسق الانتخاب ما يسمى "التمثيل النسبي" ونظام المرشح الفردي ونظام دائرة المرشحين المتعددين multi-member district. وهناك إجراء أخير مصمم لحماية الأقليات في بعض البلدان –مثل الولايات المتحدة – وفيه لا يتم الاكتفاء بمجرد الأغلبية البسيطة في شأن بعض القضايا، وخاصة قضايا المال. وفي النهاية فمن الهام أن يدلي الناخب بصوته تجاه بعض الاختيارات أو البدائل، وهو حر في ذلك، فهو مسموح له بالتصويت كما أن صوته مساوٍ لصوت أي مواطن حر.

ونسق الانتخاب وسيلة للمشاركة السياسية في ضمان النقل السلمي للسلطة السياسية من شخص إلى آخر أو من جماعة إلى أخرى. ومشكلة القيادة في نظرية الديمقراطية هامة بوجه خاص في الديمقراطية النيابية. فالمسئول المنتخب يعطي بعض القوة لا يتمتع بها الناخبون بصورة مباشرة، ويمكن نزعها بوساطة الانتخاب وإن كان يجوزها فرد يشارك بصورة مباشرة في صنع القرار السياسي بقدر ما للمنصب من قوة. وقد يمارس المسئول القيادة السياسية بتشكيل أو تغيير آراء ناخبيه وغيرهم بتحديد القضايا السياسية التي يراها هامة والترويج لمواقف معينة.

ومن الناحية التاريخية اهتم علماء نظرية الديمقراطية بتقليل السلطة السياسية لفرد أو جماعة ما في المجتمع، والمطالبة بالقيادة الذكية والقادرة في الوقت ذاته. فمشكلة حكم الأغلبية وهدف كل الاقتراحات السابقة هو تقييد ميل الأغلبية إلى قمع الأقلية. (٢٤)

المساواة: يرى البعض أن هناك صورة مطلقة لوجود صورة ما من المساواة بينما يرى الآخرون استحالة ذلك. وهذا ناتج عن تجميع أنماط مختلفة من المساواة في مفهوم واحد له صور عديدة.

فالمساواة السياسية لدى صورة ما من الديمقراطية النيابية هي المساواة عند صندوق الاقتراع والقدرة على الترشح للمنصب العام. وللمساواة أمام صندوق الاقتراع شروط بينها سهولة الوصول لمكان التصويت وحرية التصويت، وأن يكون لكل صوت الأهمية نفسها. وهذه الشروط الثلاثة تعترضها عوائق منها: مسألة المواطنة وشروطها، ومطلب سن السماح بالتصويت، إلى جانب وجود مصادر غير رسمية كثيرة للامساواة منها: التمييز العرقي والجنسي، إلى جانب أن من لا يستطيع تحديد أسماء المرشحين في الاقتراع ليس مساوياً لمن يستطيع. كما أن من لا يملك المال ليس مساوياً لمن يملك. كما أن اختلاف أعداد سكان المناطق التي تمثلها أعداد متفاوتة من المرشحين لا يجعل لكل صوت يخص ناخباً مساوياً في القيمة لصوت ناخب آخر.

وتعني المساواة في الترشح لمنصب أن لكل من له صوت حق الترشح لمنصب ما، رغم وجود شروط لهذا كالسن وغيره، إلى جانب الصعوبات المالية.

كما أن المساواة أمام القانون تشبه تعريف المساواة بالتماثل في جوانب معينة، لأنها تعني أن يتعامل النسق القانوني مع كل الناس بالطريقة نفسها. فالقانون والإجراءات القانونية تقيم قواعد عامة يتوقع من الناس قبولها وطاعتها أو مواجهة النتائج. فالقانون قوة للمساواة لو طبق بالعدل.(٢٥)

تساوي الفرص: يتصل النوع الثالث من المساواة بالتدرج الاجتماعي وأنساق الحراك. ويعني قدرة كل فرد في المجتمع على الصعود أو الهبوط داخل الطبقة أو نسق المكانة وفقاً لقدراته والانتفاع بها، وأنه لا توجد حدود اصطناعية أمام تحقيق القدرات، والعمل الجاد، لما يستحقانه. ومن تلك الحدود العرق أو الدين وهما لا يؤثران على القدرات الفطرية. ومع هذا، فالتدرج الاجتماعي وأنساق الحراك تختلف من مجتمع إلى آخر، كما أن المكانة الاجتماعية والحراك يمكن قياسهما كمياً لأننا نربطهما بشئ كمي وهو المال. فالمساواة في الفرص تعتمد على المكانة التي تمنحها قيمة.

وتشير المساواة الاقتصادية، وهي النوع الرابع، إلى التساوي في هذا الشأن لدى فلاسفة سياسيين قلائل : وهي تعني حق كل فرد في الدخل نفسه. ولكن أغلب أنصارها يهتمون أكثر بالجانبين السياسي والقانوني للمساواة. وتساوي الفرص، من اهتمامهم بالمساواة المالية التامة. كما أن التساوي الكامل في الدخل يكون غير عادل لكل شخص. والحجة وراء المساواة الاقتصادية هي أنه يجب ضمان حد أوفى بين الأمن الاقتصادي لكل فرد داخل المجتمع. لكي يصبح الأفراد نشيطين تماماً. فالاهتمام هنا هو بالأمن لا بالمساواة. والتوجه الرئيس لحجة المساواة الاقتصادية هو أنه دون درجة ما من الأمن لن يتاح للفرد المشاركة الفعالة حتى بالدور المحدود له كناخب. كما أن الفقر الشديد يمنع الفرد من المشاركة في حياة مجتمعه. واليوم يفترض معظم الناس أن اللامساواة الشديدة في الدخل لا تمنع المساواة في الفرص.

والنوع الخامس من المساواة هو المساواة الاجتماعية أو المساواة في التقدير بمعني ألا تضع أية رابطة عامة أو خاصة أية حواجز مصطنعة على النشاط داخلها (كالنادي أو المتنزه العام). وهنا يجب التفرقة بين الحواجز المصطنعة. وتلك ذات المعني. فقد يكون الفقر حاجزاً ذا معني (هاماً) رغم أنه بدأ كحاجز مصطنع. فالشخص المعدم والشخص المنتمي إلى الشريحة الوسطى أو الوسطى الدنيا إلخ.. قد يجدان صعوبة في التعامل مع بعضهما البعض نظراً لانتمائهما إلى ثقافات مختلفة بشكل جذري. والفكرة العامة هي أن كل البشر يستحقون الاحترام نظراً لأن المساواة الاجتماعية أو المساواة في التقدير هي الأساس الذي تقوم عليه الأنواع الأخرى من المساواة. ورغم أن التعليم هو آلية للتغلب على بعض أنواع اللامساواة، إلا أنه وسيلة أيضاً للإبقاء عليها.[٢٦]

التحرر والحرية والحقوق: لقد تم التعبير تاريخياً عن الرغبة في المساواة باعتبارها في الغالب جانباً من الحرية. وكان الحديث عن المساواة حديثاً عن التساوي بين الناس في

الحقوق. وغالباً ما يعتقد أن تساوي الفرص هو حق. وهناك من يرى على العكس أن محاولة تحقيق مساواة اقتصادية تكون في صراع مباشرة مع محاولة الحفاظ على الحرية الاقتصادية. وفي الغالب الأعم يتم استخدام كلمات الحرية والتحرر والحق، بعضها مكان البعض. فجميعها تشير إلى القدرة على الفعل دون قيود أو بقيود محددة بطرق محددة أو يمكن تحديدها. والتحرر هو أعم مصطلح. والحرية liberty تعني الحقوق السياسية والاجتماعية. ويشير الحق عادة إلى أنواع من التحرر محددة بشكل قانوني. ويتسع مفهوم الحق ليشمل الحقوق الإنسانية الطبيعية الأساسية. ولكن لا يوجد شئ اسمه التحرر freedom الكامل. فنحن لنا وظائف بيولوجية أساسية، ولنا أن نختار وقت إشباع إحداها أو أكثر. ولكننا لا نستطيع اختيار عدم إشباعها. كما أن هناك أناساً آخرين، رغم أنهم ضروريون، إلا أنهم يقيدوننا ويضعون حداً لحريتنا في الفعل. (٢٧)

**المصلحة العامة :**

هناك تصور منافس للديمقراطية لا يتساءل عمن يحكم بل عمن ينتفع من الحكم. ولهذا تقوم الديمقراطية على مبدأ الحكم بوساطة الشعب. فكون الشعب يحكم نفسه بنفسه بصورة مباشرة أو غير مباشرة لا يعني بالضرورة أن الحكام يفعلون ذلك لمصلحته هو، أو للصالح العام. فلقد انتقد بعض المفكرين السياسيين مذهب المنفعة عند بنتام، وغيره، الذي كان يرى أن كل فرد مهتم بصالحه الخاص ويحاول تحسين وضعه، أو يهتم بسعادته الشخصية.

ومن السخف في رأي نقاد فكرة المصلحة العامة. تصور أن هناك صالحاً جمعياً أو عاماً يوجد الشعب، بل هناك مجموعة من المصالح الفردية المتنافسة. وهناك سياسات قليلة يعتبرها كل أعضاء الشعب في صالحهم، مع استثناء الحفاظ على النظام العام وحمايته من التهديد الخارجي.

وقد اهتم مفكرون سياسيون آخرون بجدية أكثر، بفكرة الصالح العام أو الصالح الجمعي. فـ "روسو" خاصة اقترح أنه يجب أن يستند الحكم على السيادة العامة، التي تستند إلى "الإرادة العامة"، التي تعني الصالح العام أو المشترك للمجتمع بشكل جمعي واحد، وأصر على أن "الإرادة العامة" على حق دائماً.

أما الكيفية التي نحدد بها المصلحة العامة فلا تكون بمجرد سؤال الناس عما يريدونه لأنهم قد يعبرون عن مصلحتهم الأنانية والضيقة و"إرادتهم الخاصة" لا الإرادة العامة. فهي – أي المصلحة العامة – إرادة الكل بشرط أن يتصرف كل مواطن بإيثار. وقد انتقد البعض أفكار "روسو" بأنها تتضمن نواة ما سماه "الديمقراطية الشمولية". فقد أقام الحكم على السيادة

الشعبية وإن افترض أن عمي الأنانية يمنع الناس من تحديد مصالحهم الحقيقية. فلو تصورنا أن الناس العاديين غير قادرين على إدراك مصلحتهم "الحقيقية"، فإن الحكم الديمقراطي من أجل الشعب يكون ممكناً بجعله في يد القادرين على تعريف الصالح العام. [٢٨]

## رابعاً : نماذج الديمقراطية والنقد الموجه لها:

### ما الديمقراطية الليبرالية؟

### أ – الديمقراطية الليبرالية:

وهي تقوم على الحكم بوساطة الموافقة أو الرضا، لأن الحكومة توجد للوفاء بحقوق المواطنين والحفاظ عليها مما يجعلهم يقبلون الحكم. وهذا يتطلب ديمقراطية نيابية يكتسب فيها حق ممارسة الحكم من خلال النجاح في الانتخابات. وتهتم نظرية الديمقراطية الليبرالية كثيراً بالقواعد الحاكمة لعملية الانتخاب لضمان أنها ديمقراطية. فينبغي أن تكون الانتخابات منظمة حتى يلتزم الساسة المنتخبون بسماع ناخبيهم الذين يستطيعون إسقاطهم في انتخابات لاحقة. كما يجب أن تكون حرة تتيح للناخب التصويت برأيه والتعبير عن وجهة نظره دون ترهيب أو فساد، وهذا هو الذي يحققه الاقتراع السري.

ويجب أن تكون هناك "مساواة سياسية " تعني الاستفتاء العام للبالغين، وحق كل شخص في التصويت. هذا إلى جانب أن تكون هذه الانتخابات، وبشكل حاسم، تنافسية. وهكذا يكون الحكم غير مباشر فيه تناوب لسلطات الحكم. فقد تم استبدال الحكم الديمقراطي ذي النزعة الصفوية بالحكم الذاتي الشعبي. وقد طور انثوني داونز هذه الأفكار حيث حاول تفسير الكيفية والسبب الذي تحقق به الانتخابات التنافسية هدف الحكم الديمقراطي. وقد سمي نموذجه "النظرية الاقتصادية" ليفسر السلوك السياسي بفكرة اقتصاد السوق في المجتمع الليبرالي.

### نقد الديمقراطية الليبرالية :

يعاني هذا النموذج مما يعاني منه نموذج "المنافسة الاقتصادية التامة". فهو يعتقد أن المنافسة بين الأحزاب السياسية أو الساسة حقيقية وفعالة، في حين أنه في الواقع قد يتمتع حزبان أو ثلاثة فحسب بإمكان كسب القوة بحق. كما أن الناخبين لا يتمتعون بالمعرفة الكاملة ولا بالاستقلال التام في تحديد ما يصوتون له، وقد لا يصوتون بشكل رشيد ولا لصالحهم. كما أن الاعتقاد السائد هو أن التأثير الأساسي على الساسة يكون من الناخبين. وفي هذا إغفال للصور الأخرى من الضغوط والتأثيرات السياسية كتلك التي تمارسها الجماعات المنظمة، وخاصة من تملك القوة الاقتصادية. [٢٩]

**ب – الديمقراطية التعددية:**

أدى الاعتراف المتزايد بأهمية المصالح المنظمة في إحداث الضغوط السياسية إلى ظهور "النزعة التعددية" أو مذهب التعددية، ونموذج آخر هو "الديمقراطية التعددية". فمن يمارس النفوذ السياسي في العالم الحديث ليسوا هم الأفراد كناخبين، بل أعضاء جماعات ضغط أو جماعات مصلحة منظمة، كروابط رجال الأعمال أو الروابط المهنية واتحادات العمال، والروابط المهنية والجماعات المحلية (جماعات المجتمع المحلي).....، إلخ.

ورغم ذلك تعرض النموذج التعددي للديمقراطية للنقد من جانب علماء نظرية الصفوة الحديثة، حيث أشاروا إلى أنه في الديمقراطيات الليبرالية تتمتع بعض الجماعات بنفوذ دائم أكثر من جماعات أخرى، نظراً لأنها منظمة في حين تستبعد الجماعات غير المنظمة والتي لا تملك صوتاً سياسياً رسمياً. (٣٠)

**ج – ديمقراطية الشعب ونقدها:**

يستخدم مصطلحا "ديمقراطية الشعب" و "ديمقراطية البروليتاريا" لوصف الأنساق السياسية أو الشيوعية الصارمة أو النظم السياسية للعالم الثاني. فالتصور الماركسي للديمقراطية يشير إلى اعتقاد بأن السياسة تعكس المصالح الطبقية، ففي المجتمع الرأسمالي تحافظ الدولة على مصالح الملكية الخاصة لأنها – على حد قول ماركس – ليست إلا لجنة لتنظيم شئون البورجوازية. ولا جدوى من الديمقراطية السياسية مادامت القوة الاقتصادية في أيدي القلة. وتحتاج الديمقراطية الحقيقية إلى الإطاحة بالنسق الطبقي ذاته، وتأسيس ديمقراطية اجتماعية تعني المجتمع اللاطبقي الاشتراكي، وإن لم يوضح ماركس طبيعة التنظيم السياسي اللازم في المجتمع الشيوعي أو الاشتراكي، فيما عدا إشارته إلى ديكتاتورية البروليتاريا.(٣١)

**د – ديمقراطية العالم الثالث أو النامي:**

لقد تبنت دول العالم النامي نوعاً من الديمقراطية لا يشبه كثيراً الليبرالية أو المذهب الماركسي؛ فحكوماتها يسيطر عليها حزب واحد، يقوده قائد كارزمي. ويتمثل الأساس الفلسفي لتسميه ذلك النسق السياسي أنه "ديمقراطي" في أفكار "روسو" والاعتقاد بهدف مشترك طاغ، أو الاعتقاد في "الإرادة العامة ". وحينما كان يتم إنشاء أنساق سياسية تنافسية على غرار ممارسة الديمقراطية الليبرالية، كانت تخفق أحياناً لأنها تشجع المناقشة والحوار أكثر من الفعل وترى الصراع أكثر من الوحدة.

وتلائم حكومات الحزب الواحد أيضاً ثقافة المجتمع في العالم النامي وتقاليده التي تكون في الغالب ذات طابع جمعي أكثر منه فردي النزعة. ففي الغرب عززت الثورة الرأسمالية الليبرالية فكرة الأفراد والجماعات الطموحين Self-seeking، في حين أن هناك تأكيداً أكثر في أفريقيا وآسيا على التعاون والتجانس الاجتماعي. وبهذا ففي ديمقراطية العالم الثالث، مع غياب الانتخابات التنافسية، قد يصبح القائد الكارزمي والحزب الحاكم قائدين يهتمان بمصالحهما، وخاصة حينما يسيطر الحزب الحاكم على الجيش والشرطة ويقمع خصومه السياسيين.

ومع انتشار التحديث وبناء الأمة تصبح دول العالم النامي أكثر تعقيداً وتنوعاً. فالثورة الصناعية في الدول الشيوعية السابقة تقضي على المصلحة العامة السائدة وتؤدي إلى وجود مجتمع يتزايد تعقيداُ وتنوعاً. ومع ضعف "الإرادة العامة" الطاغية ستزداد الحاجة إلى نسق سياسي أكثر انفتاحاً وتنافسية.(٣٢)

**هـ – الديمقراطية الراديكالية :**

**نقد آخر للديمقراطية الليبرالية :**

برغم انتشار عمليات الديمقراطية الليبرالية من المجتمع الصناعي إلى دول العالم الثاني الشيوعية وإلى العالم الثالث، مما جعل البعض يعلنون انتصار الديمقراطية الليبرالية، إلا أن العيب الأساسي في الديمقراطية الليبرالية هو الفجوة بين الحكومة والشعب برغم وجود انتخابات تنافسية منتظمة. وهذا هو ما عبر عنه كل من أنصار الماركسية وأنصار نظرية الصفوة. فقد أشاروا إلى أن الحكومة تكون محلاً للمحاسبة أمام المصالح الاقتصادية القوية لا أمام ناخبيها أو أنصارها. واختزلت المشاركة الشعبية في التصويت المنتظم، حيث تخلت الديمقراطية عن مبادئها الرئيسة، كالسيادة الشعبية، والاستقلال الشخصي.

ومنذ الستينيات لقي نموذج بديل، هو "ديمقراطية المشاركة "، مزيداً من التأييد. وهذه النظرية الراديكالية للديمقراطية تعود إلى المثال الإغريقي الكلاسيكي وتحاول تحقيقه في المجتمع الصناعي لينال الأفراد نوعاً من السيطرة الشخصية المباشرة على القرارات التي تؤثر في حياتهم بدلاً من تركها في أيدي الصفوة السياسية.

ويمكن تحقيق مستوى أعلى من المشاركة السياسية من خلال جماعات الضغط، مثل جماعات البيئة، والجماعات النسوية، وأنصار السلام، وهكذا. فهي تتيح المشاركة السياسية المستمرة لأنها تعبئ التأييد ولديها بناءات لا مركزية مفتوحة تضاهي مبدأ "الديمقراطية

الشعبية" grass-roots democracy. ولقد أثر الهدف ذاته فيمن أرادوا نشر الديمقراطية الشعبية بإصلاح البناءات التقليدية للأحزاب السياسية. فلقد سيطر على تلك الأحزاب قادة برلمانيون تحكموا في صنع سياساتها، وأصروا على النظام الصارم. ولو أنها تتبني ديمقراطية الحزب الداخلية، فإن الأعضاء العاديين يستطيعون المشاركة أيضاً وممارسة المزيد من السلطة. ولقد كانت المشاركة الشعبية المباشرة ممكنة لزمن طويل من خلال الاستفتاءات التي يستطيع المواطنون أن يعبروا فيها عن آرائهم تجاه قضايا سياسية معينة، لا انتخاب ممثلين لصناعة القرارات من أجلهم. ولكن تطور التكنولوجيا الحديثة يتيح إمكانات جديدة للمشاركة السياسية المباشرة. (٣٣)

**خامساً : نقد واقع الديمقراطية الليبرالية :-**

**تناقض الديمقراطية مع الحرية :**

يري الديمقراطيون الليبراليون أن مصطلح الديمقراطية الليبرالية يشير فحسب إلى أفضل نسق سياسي ممكن أي إلى نسق ديمقراطي محدد بالذات. وهناك من يربط بين وجود الديمقراطية والحرية، ومن يرى أنه يوجد التعارض أو حتى الانسجام بينهما. وعند لحظات التأمل بشأن الحريات الفردية والحاجة إلى تقييد سلطة الحكومة يرى الديمقراطيون الليبراليون أن هناك مفهومين داخل الديمقراطية الليبرالية؛ فمصطلح "الديمقراطية الليبرالية" مصطلح متناقض.

**تناقض الليبرالية والديمقراطية :**

تعني صفة "الليبرالية" نسقاً للحكم يتضمن الاهتمام بحريات الأفراد التي ترتكز على تقييد سلطات الدولة على نحو ما يرى الليبراليون من خلال دستور مكتوب و / أو وثيقة للحقوق. وينبع هذا التقييد من الديمقراطية ولا يكون قيداً عليها. والديمقراطية هي "وضع سلطة الدولة في أيدي الشعب" حيث يشير الليبراليون إلى تحديد سلطاتها.

ويعني تعريف الديمقراطية الليبرالية نسقاً سياسياً يكون فيه الحق مكفولاً للشعب بشكل إيجابي أو سلبي في صناعة القرارات السياسية والمتصلة بالسياسة العامة، بشرط أن يكون له الحق في ذلك أو أن يكون مخولاً له ذلك مع تقييد المجال، ذلك لأن المجال المشروع للسلطة العامة يكون محدداً أو يكون هذا التقييد من أجل ضمان حرية الأفراد.وتلك هي "الحرية السلبية" السائدة في الليبرالية الكلاسيكية. ومن المعروف أنه كان هناك مفكرون ليبراليون دافعوا عن الحقوق الطبيعية للأفراد (جون ستيورات ميل وجون لوك )، بينما كان آخرون يدافعون عن تقييد تلك الحقوق. وهناك، داخل الديمقراطية كنظرية وكممارسة آراء مختلفة

حول كيفية جعل مجال السياسة العامة محدداً، والعلاقة بين هذه الكيفية ونوع الاستحقاق الذي يتمتع به الشعب لصنع تلك السياسة. [٣٤]

**الديمقراطية والمساواة:**

ربما تتعلق المساواة بالتماثل والتشابه والاعتراف الملائم بهذا التماثل، وخاصة أن إنسانيتنا مشتركة. ويستلزم عنصر المساواة معاملة كل الناس بالمثل أي بالتساوي ، أو وجوب ذلك في تلك الجوانب الهامة التي يكونون متماثلين فيها، إلا حيث تكون هناك أسباب كافية لمعاملتهم بطريقة مختلفة. وهنا يثور الجدل حول الأسباب الكافية أو "المعاملة بالكيفية نفسها". ويري معظم الديمقراطيين أن مبدأ المساواة صحيح بشكل أساسي، ويجب الحفاظ عليه أو نشره في المجتمع الديمقراطي. فالالتزام به التزام بالديمقراطية. وهم يرون أن الأفكار مترابطة منطقياً. فالمساواة كامنة داخل فكرة اتخاذ القرار بوساطة الشعب، وبخاصة حينما نتصور الشعب مجموعاً من الأفراد المستقلين الذين هم المكون الرئيس له. وهنا تأتي فكرة "صوت واحد لفرد واحد" انعكاساً لهذا. وهناك علاقة قوية بين الديمقراطية والمساواة. وأحياناً يتم تعريف الديمقراطية بشكل فعلي طبقاً لمساواة السياسية. والأدق أن تعتبر المساواة السياسية مظهراً للديمقراطية وليست جزءاً من تعريفها. والحقيقة أن وجود المساواة السياسية ضروري لوصف نسق بأنه ديمقراطي، فهي شرط منطقي للديمقراطية، لكنها ليست سمة محددة لها. [٣٥]

ويجب أن توجد المساواة السياسية قبل أن نستطيع القول إنه يوجد حكم بوساطة الشعب. وتوجد أمثلة على أن المساواة تظهر بالفعل في تعريف الديمقراطية. وهناك معني تشير فيه الديمقراطية إلى وجود المساواة السياسية و / أو أنواع أخرى من المساواة. وهناك معان للديمقراطية مثل القول ب "الديمقراطية الاقتصادية" و "الديمقراطية الاجتماعية". وهناك رأي سائد يشير إلى أن هناك علاقة بين المساواة السياسية والأنواع الأخرى من المساواة. واستخدام مصطلح الديمقراطية الاجتماعية، حيث يتم تمييزها عن الديمقراطية الاقتصادية، يعني المساواة الاجتماعية أي المجتمع اللاطبقي أو ما شابهه، حيث توجد فروق بسيطة أو لا توجد فروق في المكانة أو المزايا الاجتماعية أو كليهما. وهذه هي ما يشار إليها بأنها "الاشتراكية الديمقراطية".

وأحياناً تستخدم الديمقراطية الاقتصادية للإشارة إلى الجوانب الاقتصادية للديمقراطية الاجتماعية، حيث تتضمن الديمقراطية الاجتماعية المساواة في الموارد الاقتصادية. وأحياناً تشير المساواة الاقتصادية إلى المساواة في السيطرة على الموارد الاقتصادية أو حتى على

الجوانب الاقتصادية المتصلة كثيراً بحياة الأفراد مثل ظروف العمل وإدارة مكان العمل. وهذه قد تزايدت في الأساس مع مشاركة العمال أو "الديمقراطية الصناعية"، والحركات النقابية الفوضوية. وقد تعتبر الديمقراطية الاقتصادية كحالة خاصة لمعني الديمقراطية أنها اتخاذ القرارات الحاسمة الرئيسة مثل تلك الخاصة بإدارة الاقتصاد ويكون "الشعب" هو العمال. والديمقراطية الاقتصادية قد تعمل داخل الدولة التي تكون ديمقراطية ذاتها، أو قد تتخطاها وتتخطي أنشطتها مثل الحركات النقابية الفوضوية.

**الديمقراطية والحرية :**

ترتبط فكرة الديمقراطية الليبرالية بمفهومين هما الحرية والديمقراطية، وقد رأينا أنهما يمكن أن يتعارضا معاً مما يمكن القول معه بوجود "علاقة مضطربة" بين الليبرالية والديمقراطية، مثلما أشار هوفمان Hoffman عام ١٩٨٨م. ولتبسيط الأمر يمكن القول بأن "الحرية" تعني حرية في السياق الاجتماعي. وتشير "حرية الفرد" إلى حرية الأفراد فيما يخص البيئة الاجتماعية، والسياسية على وجه الخصوص. وتعني تقرير المصير حيث يحدد الفرد أفعاله. ويختلف تعريف الحرية باختلاف المقصود بتقرير المصير، وبيئة الفرد، وكيفية تدخل البيئة أو عدم تدخلها، مع تقرير الفرد لمصيره.(٣٦)

إن فكرة الديمقراطية الليبرالية تتضمن تصوراً ذا طابع فردي Undividiualist لـ" الشعب". كما أن الإشارة إلى العلاقة بين الحرية والديمقراطية يكون المقصود بها دائماً وفي الغالب الحرية الفردية. ولو كان التأكيد منصباً على الكيان الجماعي، فلن تكون هناك مشكلة; فوقتها تتداخل الحرية والديمقراطية، لأن تقرير المصير هو اتخاذ القرارات الحاسمة (الديمقراطية). وهذا يختلف تماماً من وجهة نظر الليبرالي ذي الاتجاه الفردي عن مسألة العلاقة بين حرية الفرد والديمقراطية. ويجب أن نلاحظ عدم وجود فصل بين حرية الفرد وحرية المجتمع. فالفرد الحر هو "مواطن" في مجتمع سياسي حر يحكم ذاته. وهناك فرض يرى أن هناك صلة قوية بين حرية الفرد والحكم المقيد. وهذا افتراض يخضع للنقد، وإن كان بديهياً لدى الكثير من الديمقراطيين الليبراليين. فالتهديد لحرية الفرد يأتي من الحكومة مما يستلزم تقييد سلطاتها. فالعلاقة بين الحرية الفردية والديمقراطية هي ذاتها القائمة بين الحكم المقيد والديمقراطية. (٣٧)

**التشابهات بين الحرية والديمقراطية :**

إن الديمقراطي الليبرالي يفهم أن الشعب يتخذ القرارات، حيث تكون هناك حرية في تقديم وجهات النظر للشعب الذي يصنع القرارات التي يريدها. فحرية الحديث والتنظيم

والاجتماع ....إلخ. محددة لوجود الديمقراطية. ويجب حماية حرية الفرد مهما اتسعت أو ضاقت في الديمقراطية. وهناك رابطة ليست محكمة تصورياً ناتجة عن رأي ما مؤداها أن "الشعب" و"الحكومة" كيانان منفصلان وربما متصارعان، وخاصة عند تصور أن الشعب قادر على العمل مستقلاً عن الحكومة، مثلما يحدث حين تتم الإحاطة بها بوساطة الشعب. والنظر إلى وجود فصل عن الحكومة والشعب أو صراع بينهما يعني علاقة شديدة بين الحرية والديمقراطية. ولو أن الحكومة فوق الشعب وتسيطر عليه، فستكون له سلطة تقرر ما يستطيع تقييد سلطتها، وذلك من خلال السلطة العامة. والحكم الديمقراطي حكم مقيد وتحافظ الديمقراطية بالضرورة على الحرية. ورغم أن الحكومة ضرورية من وجهة نظر النظرية الديمقراطية الكلاسيكية لحماية الأفراد من اعتداء آخرين على حريتهم، فإنها تمثل تهديداً للحرية الفردية. وهناك فرض ثان هو أن حرية الشعب وحرية الفرد شيئ واحد، وأن تهديد الأولي هو تهديد للثانية.. وهذا افتراض متناقض مع التصور ذي الطابع الفردي للشعب، أي كون الشعب مكوناً من مجموع الأفراد منفصلاً أحدهم عن الآخر.[٣٨]

**القيود على سلطة الدولة :**

**سلطات الدولة شمولية محدودة :**

هناك فكرتان تجاه الدولة هما الدولة ذات الصلاحيات الكاملة، وتلك ذات الصلاحيات المحددة. وليس هناك خط فاصل حول قضايا الخلاف السائد بشأن المحاولات المختلفة لسلطة الدولة وأفعالها. وعندما تحدد الفلسفة المفهومات وتوضحها ، تؤكد أن هناك ضرورة لـ "بعض" القيود على أفعال الدولة، وأن فكرة الدولة كاملة الصلاحيات تهمل في الغالب بعض القيود الأساسية. وهناك ميل شديد إلى الاعتقاد بأن تفترض فلسفة السياسة قدرتها على التوجيه الإيجابي للممارسة، وأن نتائج تلك المجالات لا يمكن إغفالها. ولو أن هذه المحاولات قد ضلت فيمكن تصويبها لا تركها.

والقول بأن الدولة ذات صلاحيات شاملة قد يعني أشياء ثلاثة : إنها "قد" أو إنها تقوم "بالفعل" أو إنها "ينبغي" أن تطلع بأية، وكل، وظيفة ممكنة. فالقول بأن جهازاً ما من الدولة "يستطيع عمل أي شئ، يعني أنه قادر على أن يفعل وأنه مسموح له، أو من سلطته أن يفعل. أما المعني الثاني المقصود ب "يمكن" فينصرف إما إلى أن الجهاز قادر على الفعل دون الإشارة إلى أي استثناء. ولكن لو قصدنا "الإمكانات أو القدرات العملية" مثل القوانين التي يصوغها برلمان ما، فإن الاستثناءات من هذه القدرات كثيرة. فالقيود المفروضة لا تتبع فحسب من الحقائق الطبيعية للفيزياء والبيولوجيا، بل من الحقائق الطبيعية للسيكولوجيا (لعلم

السيكولوجيا) أيضاً. وحتى في الدول الشمولية هناك أشياء لا يقبلها الناس. فليس لأية دولة قدرات مطلقة أو سلطة مطلقة لصياغة قانون تريده، رغم أنها قد تمتلك صلاحيات قانونية غير مقيدة. فالمجلس التشريعي الذي يريد البقاء سوف يهتم بالإمكانات أو القدرات السياسية لديه أكثر من تلك القانونية، أي بما يستطيع عمله بكفاءة، لا بما يمكن عمله بشكل قانوني.[٣٩]

**المقصود بالوجوب والاستطاعة من خلال الإكراه:**

هناك جانب من مذهب الصلاحية الشاملة وهو أنه "يجب" على الدولة القيام بكل الوظائف التي تستطيع القيام بها. و"تستطيع " يعني "الاستطاعة بكفاءة" لا مجرد "يمكن". وهنا يقول أنصار المذهب أن الدولة توجد لصالح الحياة الخيرة، أي الأهداف الخلقية والعدالة والصالح العام. ولكن يمكن الرد بلغة خلقية هي أن أنشطة الدولة تقيد الحياة الصالحة من الناحية الخلقية. فهي تستخدم "الإكراه"، أي القانون المدعوم بالجزاءات. والهدف من اللجوء إلى عمل الدولة لتحقيق هدف ما هو أن الهدف لا يتم السعي له إلا عندما يجبر البعض على ذلك. وهنا يمكن الاعتراض على الإجبار بشكل خلقي، لأن من جوهر الفعل الخلقي أن يتم اختياره بشكل حر.[٤٠]

هنا تستمر حجة أن استخدام الإجبار القانوني لتحقيق أهداف خلقية يدمر القدرة على الفعل بدافع خلقي. بل يذهب الاعتراض إلى أنه لو أن القانون يفرض أو يحظر أنواعاً معينة من الفعل، فهذا لا يعني أن "كل إنسان" سوف يخضع للإجبار بدلاً من الدوافع الخلقية.

إن الاعتراض بأن سلوك الدولة يقيد "الحرية الخلقية" كنوع من حرية الاختيار ليس اعتراضاً قوياً بالتحديد. ولكن الافتراض الأكثر دلالة هو أن الإجبار القانوني يقيد "الحرية الاجتماعية" أي حرية الفعل، وهذه أيضاً قيمة وجزء أساسي من الحياة الخيرة. فلو أن الدولة تقيد الحرية الاجتماعية أكثر من الحاجة، فإن الدولة تقضي على الحياة الخيرة.

وربما يرد البعض بأن الحرية ليست المكون الوحيد للحياة الخيرة، وأنه قد يلزم التضحية بها لأجل قيمة أعظم أو أكثر أهمية. وهذا لا يكفي دفاعاً عن مذهب "السلطات الشاملة"، لأنه يعني أن الحرية واحدة من القيم، وأنه من الممكن أحياناً أن تتفوق قيمة الحرية على قيم مثل الأمن. ولذا يلزم تقييد سلطة الدولة وفقاً لهذا الاحتمال. [٤١]

**حرية الفرد وسلطة الدولة :**

يدرك معظم علماء السياسة أن حرية الفرد في صراع مع سلطة الدولة، وأنه يلزم تحقيق التوازن بينهما وبين القيم التي يمثلانها. ولقد كان البعض مثل "هوبز" يخشي خطر الفوضي وأكد أنه يجب تقييد الحرية للتمكن من الانتفاع من سلطة الدولة. أما "جون لوك" و "ج. س. ميلز" فقد اعتقدا بضرورة تقييد سلطة الدولة بشدة للسماح بأكثر قدر من الحرية.

**الرؤية التابعة للحرية باعتبارها أداء الواجب :**

ليس ممكناً أن توجد الحرية الكاملة والسلطة الكاملة معاً. لكن هناك من يرى أنهما يوجدان معاً، حيث إن الصلاحيات الشاملة للدولة هي الطريق الوحيد لضمان الحرية الحقيقية. وقد استمدت الحجج للوصول إلى هذه النتيجة من "أفلاطون" و "روسو". وكانت النتيجة التي تم التوصل إليها "متناقضة" ترى أن الإجبار من جانب الدولة يجعل المرء أكثر حرية لا أقل، وأن من يجبره القانون من أجل غايات خلقية يمكن أن يكون "مجبراً ليكون حراً".

وتعتمد هذه النظرة غير العادية على تفسير الفكر المثالي للحرية "الحقيقية" باعتبارها أداء الواجب. وتتم ممارسة حرية الاختيار في مواقف الصراع الخلقي بين الصحيح خلقياً ورغبة الفرد. ولو أن المرء يساق نتيجة لرغباته، في موقف صراع خلقي، فلا تكون لديه حرية الاختيار. ولهذا أشار فلاسفة مثل أفلاطون وغيره إلى أن "أي" فعل تدفعه الرغبة ليس فعلاً اختير بحرية بل فعل مقيد. بل أشاروا إلى أن الفعل المدفوع بالشعور بالواجب هو فعل رشيد حيث يكون "العقل في مواجهة الرغبة". ومن ثم توصل هؤلاء الفلاسفة المثاليون إلى أن الفعل الوحيد الحر هو الفعل الصائب خلقياً. فالمرء الذي "يختار" اتباع رغباته ضد شعوره بالواجب، لا يتصرف بحرية. (٤٢)

إن السمة المميزة للحكومة الديمقراطية في الغرب هي ضمان أكثر قدر من الحرية للمواطن. فالحكومة تقيد حريتنا بقواعد القانون، وهو ما يدرك الديمقراطيون ضرورته مثلما يعتقدون أنه ينبغي فرض القواعد ذاتياً، أو جعلها تتسق مع إرادة المواطنين أو موافقتهم ليكونوا بذلك أحراراً لا مجبرين. فذلك يعني "افعلها بنفسك" أي "احكم نفسك". فالديمقراطي مستعد لارتكاب الأخطاء أكثر من أن يوجهه شخص آخر أكثر حكمة : فتوجيه الذات يعني جعل الحرية قيمة. ولدي الديمقراطي تتفق الحرية مع "المساواة"، أي مع قدرة الشخص البالغ، على الأقل على ممارسة "توجيه الذات"، وأن تتاح له الفرصة في ذلك. فالحرية والمساواة هما ما يميز المثال الديمقراطي عن مثل سياسية أخرى. وتبدو فكرة المساواة في مفهوم ما عن العدالة وبخاصة مفهوم العدالة السياسية.(٤٣)

**أفلاطون : نقد مثالي للديمقراطية :**

لقد انتقد "أفلاطون" الديمقراطية، لأن أهدافها هي الحرية والمساواة والتنوع Variety أو التعدد. فالأول مفهوم جذاب لكنه لا يدوم، والثاني ضد الطبيعة نظراً لاختلاف قدرات الناس ووظائفهم. أما التعدد فمحل للاعتراض، لأنه ضد المجتمع المتكامل.

وتشير كلمة الديمقراطية أو ديمقراطي إلى المثل السابقة أو حتى إلى واحد منها وبخاصة المساواة. ففي بعض الدول – مثل نيوزيلانده – هناك اعتقاد بأن نظامها التعليمي أكثر مساواة مما هو في دول أخرى مثل بريطانيا. ومن ثم فإن الأخير في بريطانيا "غير ديمقراطي". وفي أحيان أخرى تشير صفتا "ديمقراطي" و "غير ديمقراطي" إلى تقييد الحرية. كما أن الشيوعيين يصفون نظمهم السياسية بأنها "ديمقراطية الشعب"، لأن لديهم مجتمع مساواة يخدم مصالح الجماهير لا "البرجوازية".(٤٤)

ويدلل الاستخدام الأخير للديمقراطية و"صفتها" على مثل اجتماعية، وإن كان هناك استخدام لها يشير إلى مجموعة من النظم السياسية. ونلاحظ أن المعترضين على مثل الديمقراطية، ومنها المساواة، يحتجون أحياناً على استخدام المصطلح لوصف أهداف اجتماعية عامة، فهي لديهم صورة للحكم نختلف عن "الارستقراطية" أو "الأوليجاركية" أو "حكم الفرد". لكن أفلاطون رأى أن الديمقراطية تشير إلى مجموعة من المثل وإلى صورة للحكم. ومفهوم أنه يتم تبني الحكم الديمقراطي نظراً للاعتقاد بأن لكل الناس الحق في توجيه ذواتهم، أي في الحرية والمساواة. كما أن "الارستقراطية" تعني مثالاً اجتماعياً وأسلوباً للحكم وإن كانت تعطي قيمة أكثر للثقافة مما تعطيه لتصور العدالة للمساواة.

ويري رافاييل أن مثل الديمقراطية ليست سياسية فحسب، بل هي اجتماعية أيضاً. فهناك المساواة في التعليم دون أن يعني ذلك أن التعليم كله وظيفة للدولة. كما أن مثال "الحرية" مثال اجتماعي وسياسي في وقت واحد. فليست قوانين الدولة وحدها هي ما يقيد الحريات، فقواعد السلوك والممارسات المألوفة والمعتقدات، إلخ.... تفعل هذا أيضاً. وتبقي حقيقة أنه مادمنا نقبل مثل الديمقراطية، فإن الحرية والمساواة هي قيم لنا في المجالات الأخرى للحياة الاجتماعية.

كما أن هناك مفهوم الأخوة كجانب من الديمقراطية. وهو يعني أننا مسئولون عن أنفسنا وعن الآخرين، وهناك تعارض بين الاثنين. ومن العدل القول بأنه بينما تؤكد الشيوعية على الأخوة، تؤكد فكرة الديمقراطية الغربية التقليدية على "الحرية". وداخل مفهوم الديمقراطية الغربية تؤكد "الاشتراكية الديمقراطية" على المساواة والأخوة، وبصورة أقل على الحرية كما تفعل الليبرالية والنزعة المحافظة. وهي تشارك الشيوعية في مذهب التنظيم الاقتصادي. وتقبل القضية الماركسية القائلة بأن السبيل إلى التحسن الاجتماعي هو محو بعض، لا كل، صور الملكية الخاصة، وتناصر الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل. (٤٥)

**حرية الشعب وحرية الأفراد :**

من الصحيح أن ما تفعله الدولة لضمان منافع الشعب هو زيادة، لا تقييد لحريته. وهذه هي حرية الشعب، وقد تعني التعارض مع "حرية أفراد معينين". فهناك تهديد للحرية الفردية كامن في تنظيمات الدولة؛ فالديمقراطية كصورة للدولة تتضمن تهديداً موجوداً سابقاً. وهناك إخفاق في إدراك هذا بسبب عدم التمييز بين تهديد الأفراد وتهديد الشعب. وهنا يتم الالتفات إلى الطرق التي يتم قمع الأفراد بها بوساطة "جموع الشعب". فقد تهدد الديمقراطية حرية الفرد فوق، وأكثر مما، هو مسموح للدولة به بالفعل. وبدقة أكثر يصبح "التهديد الذي تمارسه الدولة " أشد نظراً لأن الشعب يستخدم الدولة، أي لأن الشعب يعمل من خلال الحكومة.

ويمكن التطرق إلى الكيفية التي يقمع بها الشعب الفرد. فهناك حجة طغيان الأغلبية من خلال تهديد حريات الأقلية، وذلك من خلال أسلوب ديمقراطي هو حكم الأغلبية. ولكن الرد هو طالما أنه لا يوجد عداء، فإن "إرادة الشعب" ستكون إرادة غالبيته. كما أن هناك قولاً بأنه يوجد احتمال أن يكون هناك طغيان من جانب العديدين على أفراد بذواتهم لا على جماعة أقلية ما أو جماعة ما من الأفراد. وهذا يعني الانتقال من خضوع فرد / أفراد معينين لأفراد عديدين آخرين إلى فكرة خضوع أي فرد / أفراد وربما كل الأفراد للشعب أو للمجتمع المحلي.

وهناك وجهة نظر ثالثة تقول بأن الديمقراطية تكون تهديداً للحرية نتيجة للقوة الخاصة لحكومة الشعب. فالحقيقة إن الحكومة الديمقراطية هي تهديد أكبر للحرية عن الحكومة الأوتوقراطية. فالأخيرة تتمتع بقوتها هي فحسب ولا تجوز قوة الشعب ككل. وفي الحكومة الأوتوقراطية يحمي الرأي العام المنشقين أو المعارضين. ولكن من يحمي المنشقين من الرأي العام ذاته ؟. وهذا لا يتصل بالديمقراطية ذاتها، بل بأنساق سياسية تدعي أنها ديمقراطية حيث تمارس الحكومة طغيانها، لأن الناس يكونون مخدوعين بإحساس زائف بالأمان من خلال الظن بأن حكومتهم ديمقراطية.(٤٦)

لقد سبقت الإشارة بإيجاز إلى معنيين للحرية. فـ "المعني السلبي" للحرية هو تحرر الفرد من "القيود"، وقدرة تحقيق المصير، وعمل الفرد لما يريده دون قيد من الآخرين وخاصة تحقيق رغباته هو. أما "المعني الإيجابي" فهو "حرية الفرد في" فعل ما يريده، أي قدرته على عمل ما يريده حتى عندما لا يكون هناك قيد من جانب الآخرين. فالتركيز يكون على الظروف المهيئة و الإيجابية اللازمة للعمل لا الظروف القائمة.

والدولة هي تنظيم لإعلاء "الصالح العام" الذي هو الهدف الرشيد لكل الأفراد. وبالتالي فالدولة هي تجسيد الإدارة الرشيدة لكل الأفراد. فتوجيه الشخص من جانب الدولة ليس قيداً

على الحرية بل مكون حيوي لها. ويرى "روسو" أن الصالح العام يمثل الإرادة العامة وهو ما يريده كل الأفراد. وهكذا فالديمقراطية عند "روسو" ليست منعاً للحرية، بل العكس هو الحال. فالحرية الكاملة توجد فيها، ويكون الأفراد أحراراً لأنهم يعملون وفقاً لإرادتهم الرشيدة.

وهناك علاقة هامة بين الديمقراطية والمساواة والحرية. وعلاقة الأخيرتين بالأولى تضيف عليهما علاقة فيما بينهما، وإن كانت غير مباشرة. وهناك علاقة مباشرة بين المساواة والحرية، فهناك قول بأن وجود "الحرية الصورية " ينتج، أو يخلق أو حتى يحافظ علي درجة غير مقبولة من اللا مساواة. فحينما لا تتدخل الدولة لمنعها، أي منع اللامساواة، تزداد صور اللامساواة الاقتصادية. وحينما يتحرر الأفراد من القيود الحكومية، يكونون أحراراً في جمع الثروات على حساب الأفراد الآخرين واستغلالهم. وهناك قول بأنه حيثما توجد المساواة الاجتماعية أو يتم السعي إليها، تتهدد الحرية الفردية المثالية.

وتتزايد المخاوف من سلطة الدولة حين ينتبه أنصار الليبرالية لأساليب علاج اللا مساواة، التي بفضلها يرون أن الحرية تهدد المساواة. وهنا يتم التركيز على تدخل الدولة حيث يعتمد أنصار المساواة في تحقيق الهدف على القوة الجبرية للدولة.

**رأي في اللامساواة الاقتصادية :**

هناك اعتراضات على حجة أن ثمن الحرية مرتفع لأنها تتضمن درجة غير مرغوب فيها من اللا مساواة. ومن هذه القول بأن للأفراد الحق في ناتج عملهم، حتى وإن حصل البعض على سلع مادية أكثر من غيرهم، فليكن هذا. فاللامساواة الاقتصادية مسموح بها، حيث إن الأنواع الأخرى من المساواة هي التي تكون جوهرية. فالأمر الهام هو المعاملة بالمثل من جانب الدولة والمشاركة السياسية المتساوية.

والقول بأن اللامساواة الاقتصادية مسموح بها، بل مرغوب فيها، يندمج في رأي أشمل هو أنها إذا ما كانت بالفعل تعتبر لا مساواة في الأصل، بل وإنكار أنها كذلك. فالأفراد ليسوا متساويين في كل شئ، كما أن المساواة هي المعاملة بالتساوي في شأن تلك المجالات الهامة التي يكونون متساويين فيها. وهنا يلزم التساؤل عما يقصد بـ"المجالات الهامة" و "معاملتهم بالمثل".(٤٧)

وهناك نظرة أعمق تتخطي البعد الاقتصادي الضيق الذي يهتم بالسلع المادية وتنصب على الأبعاد الأشمل لـ "الوجود الإنساني"، كالقدرة الفردية على تنمية الذات. فهناك تأكيد على اختلاف الأفراد في جوانب معينة واهتمام فحسب بالخصائص الإنسانية الرئيسة، أي تلك التي

يكونون متشابهين فيها. كما أن معاملة الأفراد بالتساوي لا تعني معاملتهم بشكل متماثل أو متطابق. وهناك احتمال لأن تتحول الحجة القائلة بأن اللامساواة الاقتصادية لا تتعارض مع المبدأ العام للمساواة. فربما أنه نظراً لعدم تشابه رغبات الأفراد وقدرتهم على تحصيل النفع المادي فلا يتطلب الأمر معاملتهم بالتساوي في توزيع السلع المادية. وهنا يميز راي Rae بين مساواة تتصل بـ "الشخص"، وأخرى تتصل بـ "معيشته" Lot–regarding. وحتى لو كان الأفراد متماثلين في رغباتهم وقدراتهم في الحصول على سلع مادية، فإن "معاملتهم بالمثل لا تعني توزيع السلع نفسها أو الكمية نفسها" من السلع على كل فرد بالتساوي.

فالمعاملة بالتساوي لا تتضمن ترتيب الأشياء لكي "نعطيهم" جميعاً الشئ نفسه أو الكمية نفسها من السلع المادية بقدر ما هي ضمان أن لهم مكانة في المجتمع يحصلون خلالها أو بها على فرصة متساوية للحصول على هذه السلع.. وترتبط الفكرة الليبرالية حول "فرصة الحصول" مع فكرة أن يقرر الأفراد ما يريدون الحصول عليه، وأن الأفراد قد لا يريدون كلهم الحصول علي، أو يحصلون علي كمية السلع المادية نفسها. فمساواة الفرصة تعني أن لديهم "فرصة متساوية" لأن يحيوا كما يريدون. وهناك مفهومان لتساوى الفرص: الأول ما يتصل بالمستقبل والإمكان، أي بإمكان الحصول على شئ ما، والثاني يتصل بالوسائل الخاصة بالحصول على شئ ما.(٤٨)

وهناك تساؤل عما إذا كان الأفراد ذوو القدرات المختلفة لديهم "فرص متساوية" تعطيهم مكانة في المجتمع متساوية بمعني ما. فقد تكون لديهم وسائل متساوية دون إمكانات متساوية. كما أنه يلزم أحياناً التعامل الإيجابي بغير التساوي مع المعاقين. وهناك تساؤل عن نوع التدابير الاجتماعية اللازمة لوجود المكانة المتساوية في المجتمع لو أنه بالإ مكان أن توجد هذه أصلاً.

كما أن هناك تساؤلاً عن المدى الذي تشكل فيه انتماءات اجتماعية، مثل الطبقة، حياة الأفراد إلى حد أن يكون تحقيق المساواة في الفرص صعباً أو مستحيلاً. كما أن هناك تساؤلاً عن المدى الذي تكون التسوية بين الفرص في بعض الحالات تعني المعاملة غير المتساوية لبعض الناس. فقد يتم التمييز ضد الناس البيض في المجتمع (بإعطائهم وسائل "غير متساوية") من أجل إعطاء السود، مع كل ما يعانونه في المجتمع من حرمان من المزايا. فلو أن "المساواة في الفرص" تعني "فرصة المنافسة في نسق تسلسلي"، فليس هذا مبدأ للمساواة بالضرورة. (٤٩)

**أوجه الشبه بين الحرية والمساواة :**

تتمثل أوجه التقارب بين الحرية والمساواة في أن هناك مفهومات تتصل بالحرية وتترتب على المساواة في الفرص. هذا إلى جانب أن كليهما هامتان، ويجب تعزيزهما، ويمكن تحقيق الانسجام بينهما. ويدرك راول Rawl أن هناك صراعاً بين الحرية والمساواة، ويؤكد الأهمية الأولي للحريات الأساسية. وحيث يكون هناك صراع بين الحرية وأساليب علاج أوجه اللا مساواة لا مبرر له، في ضوء "مبدأ الاختلاف"، فإنه يجب تقديم الحرية على المساواة. ولكن هذا لا يعني أن تكون هذه الحريات بدرجة تعوق عمل الدولة على نشر الرفاهية وعلاج أوجه اللامساواة. (٥٠)

**صعوبة وجود الديموقراطية الخالصة :**

إن الديمقراطية الخالصة كنسق يشارك فيه كل المواطنين في قرارات الحكم نادر، كما هو معروف، وغير عملي. وتعني الديمقراطية في معظم دولها، الحكم النيابي، الذي يصوت فيه المواطن لصالح ممثليه أو لصالح السياسة العامة للحزب. ويتخذ البرلمان القرارات بشأن القضايا الواقعية، أو تتخذها جماعة أصغر. وتعني الحكومة أو الجهاز التنفيذي بموافقة البرلمان. فالديمقراطية حكم بوساطة الأقلية، أي بوساطة عدد قليل اختاره الشعب ككل ويمكن إسقاطهم في الانتخابات المقبلة، وتحل محلهم جماعات أخرى حاكمة. وهم يكونون مسئولين عن الكل. وتوجد علامات الديمقراطية الخالصة في بعض الدول بشأن استفتاءات عامة حول قضايا معينة.(٥١)

وفكرة النائب، تقليدياً، هي شخص منتخب للتعبير عن آراء ناخبيه أو نقلها. وهذا ليس عملياً، لأنه لا يستطيع اللقاء مع ناخبيه للحصول على رأي الغالبية، قبل تصويته على أية قضية في البرلمان، مما يعني التصويت مرتين. ولهذا ثارت، أو ظهرت، فكرة أن النائب، اختير، ليس كمرآة لرأي الناخبين، بل كشخص له رأي جيد يمكن الوثوق به، ويستطيع أن يكون رأيه بشكل يراعي ضميره،، وهو ليس رجلاً يريد للغالبية من المواطنين العاديين في منطقته (ودائرته)، بل مثال معقول على الأسلوب الذي يتخذ به المواطن العادي قراراً، أو يجب أن يقرر، بشأن قضايا تكون محلاً للنزاع. (٥٢)

إن "الموفود" أو المفوض delegate يعكس آراء مؤيديه ويسمعها. أما "النائب" فقد اختير أو انتخب كي يقرر وفقاً لضميره. ويرى الدفاع التقليدي عن الحكم الديمقراطي أن رأي الأقلية ذو تأثير، لأنه يمثل المعارضة والنقد في البرلمان لإظهار أن هناك سياسة بديلة كي يقدم الرأي الغالب سبباً معقولاً لتفوقه المزعوم على رأي الأقلية. ومن سمات الحكم الديمقراطي

الزعم بأن الحكم يتم بالمناقشة لا بوساطة الإجبار، وحين تتم المناقشة دون اقتناع البعض، يتم التصويت واتباع رأي الغالبية بدلاً من اللجوء للقوة.ولكن صورة الحوار البرلماني كمحاولة حقيقية للإقناع تكون جيدة لو أن المشاركين كانوا بحق ممثلين لناخبيهم.(٥٣)

ورغم أنه على الحكومة الاهتمام بالرأي داخل حزبها إلا أنها لا تهتم كثيراً بآراء الأحزاب الأخرى في نشاطها اليومي. ويتم نقد سياسة الحكومة من جانب حزب المعارضة دون توقع إقناعها بتعديل أساليبها، بل بهدف إقناع الجماهير باختيارات مختلفة في الانتخابات المقبلة.

ويقصد بمختلف أساليب أو وسائل الحكم الديمقراطي، كاتخاذ القرار بالأغلبية، والانتخابات العامة الدورية، وإمكان إسقاط من هم في الحكم الآن، واللقاءات المنتظمة للنواب والمناقشات، والنقد المستمر بينهم، والتعبير عن المشكلات والسياسات البديلة، منع نشاط الحكومة من تقييد الحرية أكثر من المطلوب، وإعطاء الفرصة لمن لا يحكم للتعبير عما يريد عمله. ومن المعروف، مع ذلك، أن حائز السلطة يكون عرضة لأن يفترض أنه يعرف أكثر من غيره ما هو في صالح الشعب أو ما يريده، أو يعتقد أن الناس يريدون ما يفكر أنه الأفضل لهم. (٥٤)

وأخيراً فإن من وسائل كبح السلطة والحفاظ على الحرية، مع أنها ليست بالضرورة ديمقراطية، مبدأ فصل السلطات. فعمل الحكومة بالقانون يعني صياغته وتطبيقه وفرضه، وأحياناً تفسيره. ولهذا فهناك ثلاث وظائف تتصل بممارسة القوة في الحكم :

١- وظيفة التشريع ٢- وظيفة التنفيذ ٣- وظيفة القضاء، أي تفسير القانون لتحديد إذا ما كان شخص ما مجرماً أو مرتكباً لجنحة civil wrong أو أنه لم يخالف القانون، والفصل في المنازعات بين المواطنين أو بينهم وبين الحكومة. ويمكن بالطبع أن يقوم بالوظائف الثلاث الأجهزة نفسها من الأشخاص مثلما يحدث في "الحكم الفردي"، حيث يقوم بها الملك جميعاً، وكذلك في "الملكية الدستورية" كما في بريطانيا. فالفصل الأخير في التشريع البريطاني يسمى "الموافقة الملكية"، كما أن الحكومة تعمل باسم "التاج الملكي" ويقال إن القضاة يمثلون "عدالة الملكة". لكن في الدساتير الديمقراطية هناك درجة من فصل هذه الوظائف التي توكل إلى هيئات مستقلة عن بعضها البعض. (٥٥)

## المصادر والحواشي


1- D. D. Raphael, Problems of Political Philosophy, (3rd edtion ), Macmillan London 1990 ,p.p 2-5

2- (Ibid. P. 6-7)

3- (Ibid , p.p 8-9)

4- (Ibid , p.p 9-12)

5-(Ibid , p.p 15-21)

6- Anthory H.Birch ,The Concepts and Theories of Modern Democracy , Routledge London 1993 ,p.p 95-96

7- (Ibid , p.p96-99)

8- (Ibid , p.p 101-103)

9- (Raphael ,op , cit , p.p 57-58)

10- (op , cit , p 59)

11- (Raphael ,op , cit , p.p 60-64)

12- (Raphael ,op , cit , p.p 64- 65)

13- Barry Holden , Understanding Liberal Democracy 2nd edition , Harvester N. Y 1993 , p.p 1-3

14- (Ibid , p.p 5-7)

15- (Ibid , p.p 9-10)

16-(Ibid , p.p 10-14)

17- Andrew Heywood, Political Ideologies; An Introduction, Macmillan London , 1992 , p.p 269 – 272

18- (Ibid , p.p 272- 275)

19- (Ibid , p.p 275 - 276)

20- (Ibid , p.p 277 - 278)

21- Lyman Tower Sargent , Conternporary Political Ideologies; A Comparative Analysis 8th edition , Books publishing company California 1990 ,pp 38-40

22- (Ibid , p. p 40-42)

23- (Ibid , p. p 42-45)
24- (Ibid , p. p 45-47)
25- (Ibid , p. p 48-50)
26- (Lyman ,Ibid , p. p 50-52)
27- (Lyman , Ibid , p.53)
28- (Heywood , op , cit , p. p 276- 280)
29-( op , cit , p. p 281- 283)
30- ( op , cit , p. p 283- 284)
31- ( op , cit , p. p 284- 285)
32-( op , cit , p. p 287- 289)
33- (op , cit , p. p 289- 291)
34-(Barry Holden , op. cit , p.p 15-16)
35- (Barry Holden , op. cit , p.p 19-20)
36- ( op. cit , p.p 45-16)
37-( op. cit , p.24)
38- ( op. cit , p.26)
39- (Raphael , op , cit , p.p 74-76)
40- (op , cit , p76)
41-( op , cit , p77)
42- ( op , cit , p.p 77-78)
43- ( op , cit , p.83)
44-( op , cit , p.p 74-75)
45- (op , cit , p.p 85 -87)
46- (Barry Holden , op. cit , p.p 29-31)
47- ( op. cit , p.p 34-37)
48- (op. cit , p.p 37-38)
49-( op. cit , p.p 38-39)
50- ( op. cit , p.40)
51- (Raphael , op , cit , p. P 87-88)

52- ( op , cit , p. 89)
53- (op , cit , p. p 89- 90)
54- ( op , cit , p.92)
55- ( op , cit , p. P 92 - 93)